The Levant نفيا

www.THELEVANTNEWS.com

يوليو 2020 م - 1441 هـ | العدد 13 — جريدة شهرية تصدرها مؤسسة The Levant News Media International - London — المؤسس والمدير العام: ثائر عبد العزيز الحاجي | مدير التحرير: شيار خليل

ليفانت: إعادة دفعة من مرتزقة أردوغان إلى سوريا

الصفحة: 2

اتهام قطر بتمويل سري لهجمات إرهابية

الصفحة: 3

المسماري: وقت الحوار مع "السراج" انتهى

الصفحة: 10

الإخوان المسلمون في اليمن والرقص على حبال السياسة

الصفحة: 9

تنبّهٌ عربي من مخاطرِ التمدّدِ التُركي في ليبيا

أحد العناصر التركية في مدينة طرابلس الليبية

أشار الأمين العام السابق للجامعة العربية السيد عمرو موسى، إلى وجود أنقرة على عدّة جبهات، شمال سوريا والعراق وليبيا وغيرها، في آن معاً، وهو ما يستدعي من القوى العربية الانتقال من مرحلة الكلام إلى الفعل، رغم أنّه قد تأخر كثيراً بكل الأحوال.

واعتبر أنّ تركيا أضحت أكبر الأخطار المتربصة بالعالم العربي، قائلاً: «نحن نواجه تطوراً خطيراً جداً في المنطقة، وآخره قدرة تركيا على الوجود في أكثر من موقع في نفس اللحظة»، معتقداً أنّ تركيا «أخطر على العالم العربي من إيران نظراً لقدراتها الإستراتيجية، كما أنّها عضو في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ولديها علاقة إستراتيجية وضخمة مع الولايات المتحدة ومثلها مع روسيا، ولديها أيضاً مصالح متشابكة مع الاتحاد الأوروبي».

وأكّد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، بأنّ تركيا استبدلت علاقات الجيرة والاحترام ببرنامج توسعي يرى العالم العربي فضاء إستراتيجياً «للأحلام التاريخيّة»، فيما أطلق التراخي الدولي تجاه العبث التركي في المنطقة يدَيّ الرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، لاستباحة سيادة العراق بعد سوريا وليبيا.

وأضاف: «تصريح عمرو موسى حول الخطر الإستراتيجي التركي على العالم العربي لم يأتِ من فراغ، بل يشخّص تغوّل سياسة أنقرة تجاه محيطها العربي، تصريح مهم في توقيته وتسليطه الضوء على التمدد التركي واستغلاله لحالة الضعف التي يمر بها النظام الإقليمي العربي»، وهو ما يشير إلى يقظة وتنبّه عربي كان آخره، استعراض عسكري مصري على حدود ليبيا، رسم خطوط حمراء عربية بانتظار إخراج تركيا من كامل التراب الليبي والسوري».

حزب تونسي يسعى لتصنيف الإخوان كتنظيم إرهابي

أكدت النائبة التونسية عبير موسي، أن البرلمان يماطل في تحديد تاريخ جلسة عامة لمناقشة لائحة كتلة الدستوري الحر الهادفة إلى تصنيف الإخوان كمنظمة إرهابية التي تقدمت بها كتلة الدستوري، معلنة "الدخول في تحركات" في حال رفض عرضها.

وأوضحت أن المشهد السياسي في تونس يتضمن تنظيما في ظاهره تونسي ويلتزم بقانون الأحزاب، لكن تحركاته ذات علاقة بتنظيم جماعة الإخوان المسلمين، في اشارة إلى حركة النهضة التي يرأسها رئيس البرلمان التونسي راشد الغنوشي، كما اعتبرت أن هذه اللائحة "مصيرية"، مؤكدة "تشبثها بعرضها على الجلسة العامة البرلمانية"، باعتبار أن ذلك سيمكن من فرز المشهد السياسي في تونس.

ولفتت إلى أن موقع تنظيم الإخوان يغطي نشاط رئيس البرلمان وزعيم النهضة، كما أنه وثق حركة رفع صورة الرئيس المصري الراحل خلال الجلسة العامة من قبل "ائتلاف التكفير"، في إشارة لائتلاف الكرامة، تحت عنوان "البرلمان التونسي يحيي ذكرى وفاة مرسي".

النائبة التونسية عبير موسي

تركيا والتهديد بورقة اللاجئين

تلجأ أنقرة بين الحين والآخر إلى طرق أبواب أوروبا، وتبتزّها في ملف اللاجئين، وبشكل خاص السوريين منهم، على اعتبار أنّهم الأكثر توجهاً من الشرق الأوسط إلى اليونان، ومنها إلى بلدان الاتحاد الرئيسة، كألمانيا وفرنسا، إضافة إلى بريطانيا.

ويتصاعد الابتزاز التركي للأوروبيين بشكل خاص، كلما ضاق على الرئيس التركي أردوغان طوق الخلاص من السياسات التوسعيّة التي دشّنها عبر الأموال المقدمة من قطر والمسلحين المستأجرين كـ»قتلة» من المليشيات السورية المعروفة بـ»الجيش الوطني السوري»، بغية ضرب الجيش الوطني الليبي، وهو ما يمكن استشفاؤه من الابتزاز الجديد القديم من أردوغان للأوروبيين.

التضليل والكذب منهجان مُلازمان للسلطة الإيرانيّة

تبين نتائج دراسة مشتركة بين منظمتين دوليتين لحقوق الإنسان، عشيّة اليوم العالمي لحماية ضحايا التعذيب، أنّ مؤسسة الإذاعة والتلفزيون الإيرانية، بثَّت ما لا يقلّ عن 860 حالة «اعتراف قسري»، و«مُحتوى تشهيري» ضد المواطنين خلال الأعوام من 2009 حتى عام 2019.

وقالت منظمة «العدالة من أجل إيران»، ومقرّها لندن، في تقرير بحثي مشترك مع الاتحاد الدولي لجمعيات حقوق الإنسان في باريس، إنّ التلفزيون الإيراني بثَّ أكثر من 355 «اعترافاً قسرياً» خلال 10 سنوات فقط، كما نشرت هذه الوسيلة الإعلامية التي يُديرها النظام «محتوى تشهيري» ضد أكثر من 505 أشخاص.

وقال عادل الرحمن خان، الأمين العام للاتحاد الدولي لجمعيات حقوق الإنسان، إنّ المسؤولين الإيرانيين استخدموا الاعترافات «القسرية» في وسائل الإعلام التابعة للنظام لعقود من الزمن «لقمع المُعارضة».

مصدر عسكري لليفانت نيوز:

إعادة دفعة من "مرتزقة" أردوغان إلى سوريا

أسهم التدخّل التركي في الحراك الشعبي في كلّ من ليبيا وسوريا، إلى حرف العمليات التي تجري في البلدين عن مسارها الصحيح، وحوّلت القضايا العادلة للشعبين إلى مطيّة للتعمية على مطالبهما الشرعية، وتجييرها لصالحها، من خلال خلق بؤر توتّر تفترض وجودها الدائم في سبيل إيجاد حلّ لإنهائها.

وبهذا السياق، علمت ليفانت نيوز من مصادر مطّلعة أن تركيا، أجرت بعض التغييرات فيما يتعلّق بخططها المرتبطة بتجنيد "مرتزقة" من مقاتلي المعارضة السورية الموالية لها، وإرسالهم إلى ليبيا، للقتال إلى جانب قوات حكومة الوفاق الوطني الليبي "فائز السراج" ضد قوات الجيش الوطني الليبي.

وبهذا الصّدد أدلى مصدر عسكري متواجد على الأراضي الليبية حالياً بتصريحات خاصة لليفانت نيوز قال فيها: "لقد اكتفت من إرسال "المرتزقة" إلى ليبيا، بعد التغييرات العسكرية الأخيرة هناك، حيث وصلت أعدادهم إلى نحو 11 ألف مقاتل، داخل الأراضي الليبية".

وتابع المصدر: "يشهد معبر حور كلس العسكري بريف اعزاز شمالي حلب حركة مكثفة للعائدين من ليبيا، وتقوم تركيا حالياً بإعادة كبار السن، أو الذين تتجاوز أعمارهم" 45 عامًا" وكذلك الأطفال ممن عمرهم "تحت سن العشرين" والمصابين"، وتابع: "كما تمت إعادة دفعة وحيدة قادمة من ليبيا، حيث وصلت هذه الدفعة يوم الجمعة الماضي إلى المعبر".

اردوغان مع أحد الكتائب التركية قبيل توجهها إلى ليبيا

ويضيف المصدر العسكري، الذي فضّل عدم ذكر اسمه: "تضم الدّفعة 3 جثث ونحو 35 جريحاً، وعناصر راغبين بالعودة من ليبيا بشكل طوعي، وقد تمّ نقلهم بالطائرات من جبهات القتال"، مؤكّداً على أنّ "من يرغب بالعودة من ليبيا بات بإمكانه العودة بشكل اختياري، إذ أنّ المقاتلين كانوا في بداية الأمر ملزمين بالبقاء في ليبيا، ضمن عقود مدّتها إما 3 أو 6 أشهر، ولم يكن المقاتل وقتها يستطيع مغادرة الأراضي الليبية قبل نهاية هذه المدة".

كما قال المصدر العسكري الخاص، المتواجد على الأراضي الليبية لليفانت نيوز أن "حالة من الضجر تسود بين العناصر كونهم لم يستلموا رواتبهم منذ شهرين و10 أيام تقريباً، بالإضافة إلى حالات سرقة الرواتب التي تجري على يد قادة فصائل المعارضة الموالية لتركيا".

وحول هذا الموضع أوضح لليفانت نيوز: "عادةً ما تصل الرواتب للمخابرات التركية بالدولار الأمريكي، والتي يقوم عناصرها بدورهم بتحويلها للعملة التركية، ويسلّمونها لقادة الفصائل بغية تسليمها للعناصر "المرتزقة"، ويقتطع قادة الفصائل من راتب كل عنصر نحو 7 إلى 9آلاف ليرة تركية "ما بين 800 إلى 1000 دولار أمريكي" وهو تقريباً ما يعادل نصف الراتب المتفق عليه بين الطرفين".

يبدو جلياً وبشكل واضح أنّ تركيا حالياً لم تعد ترغب في صرف المزيد من الأموال على تجنيد "مرتزقة" يدافعون عنها، أو أنها لم تعد تمتلك ذات القدرة المالية التي تمكّنها من الاستمرار في تلك العمليات، ولكن السؤال الأهم، ما هو مصير المقاتلين الـ11 ألفاً الذين لم يتلقّوا رواتبهم منذ ما يزيد على الشهرين، ليموتوا في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل؟!

روسيا ومدينة نموذجية قيد البناء جنوب سوريا

اعداد وتحرير
سميح عبدالله

تستعدّ الهيئة "الشعبية للسلام والمصالحة"؛ المباشرة ببناء مدينة نموذجية في منطقة اللجاة، وعلى مساحة مائة وستين دونم ضمن أراضي قرية الخرسا _شمال غرب السويداء_ على أن تكون سكناً لعوائل الضحايا من الدروز والمسيحيين والبدو كنموذج للتعايش السلمي والعيش المشترك، وكخطوة أولى في التعميم على باقي المحافظات. اللجاة المعلومات الدقيقة تفيد بأنّ الأرض التي وقع عليها الاختيار، وصل سعر الدونم الزراعي الواحد إلى مليون وستمائة ألف ليرة، دفعت للسكان المحليين الذين اختار عدد كبير منهم هجر القرية لأسباب اقتصادية بحتة، والتوجّه نحو السويداء أو شهبا أو دمشق العاصمة للعمل والاستقرار.

أحد أعضاء لجنة المصالحة المحلية، الذي فضل عدم ذكر اسمه، أفاد بأنّ المشروع على أهميته في منطقة ميتة يثير الكثير من الأسئلة، خاصة لجهة الموقع والهدف، فهي تتوسط ثلاث محافظات بشكل تقريبي (درعا، السويداء، ريف دمشق)، وتبعد عن العاصمة مسافة خمسين كيلو متراً، ولكن أن يقطن فيها عوائل "الشهداء" أمر ليس مقنعاً، فلا يوجد عائلة "لشهيد" في السويداء ليس لديه مسكن، ولا يمكن لأي عائلة ترك مكان سكنها ومسقط رأسها والتوجّه إلى الخرسا لبداية حياة جديدة مهما كانت الإغراءات، وبالتالي هناك سر غير معلن وراءها، وهي ليست للسوريين كما يعتقد.

فيما أفاد أحد الأشخاص القريبين من الهيئة، أنّ المشروع روسي الفكرة والتمويل والهدف، وهيئة المصالحة منفذة وواجهة للعمل، والمخططات تفيد بإنشاء مساكن نموذجية حديثة مجانية للذين يقع عليهم الاختيار من مكونات المجتمع الجنوبي، وتعرضوا خلال الحرب لمآسٍ شتّى، وبالتالي لا يمتلكون مسكناً لائقاً، حيث تؤمن المدينة المدارس ومشفى خاص يقدّم خدماته مجاناً للسكان المحليين حصراً، وحدائق عامة، وبنية تحتية متكاملة، وطرق رئيسية جديدة توصل القرية بالمحافظات الثلاث، الأمر الذي يعني مليارات الليرات السورية.

وأكمل الشاب الثلاثيني، أنّ المشروع الروسي يعني بالمطلق سيطرة روسيا على ملف الجنوب، والمكان نقطة تقريبية يصلح لسكن الخبراء والجنود الروس وعوائلهم إذا اقتضت الحاجة، وليس لعوائل الشهداء كما يروّج، فمن عوائل المسيحيين سيأتي إلى الخرسا ويترك مدينته وعمله لكي يساهم في فكرة التعايش؟. ومتى كانت هذه الأفكار المشوشة موجودة أصلاً، خاصة أنّ الطوائف الثلاث متعايشة مع بعضها منذ مئات السنين في الجنوب السوري، وليست بحاجة لمصالحة؟.

وتابع قائلاً: «متى كانت روسيا تدفع المال بلا مقابل مهما كانت مصلحتها، والمنطقة المختارة آمنة ويمكن التحكم اللوجستي فيها، وبعيدة عن الصراعات المسلحة، وبالتالي هي مكان آمن للمواطنين الروس الذين سوف يتكاثرون بشكل تلقائي في سوريا ويحتاجون للتجمع المدني بعيداً عن القواعد العسكرية الروسية أو مناطق الصراع، ومن الطبيعي أن تفكر في البنية التحتية لمواطنيها؛ خاصة في الجنوب الذي تتصارع على التحكّم به، وطرد الإيرانيين منه».

وعن الدوافع وراء ورود اسم "الهيئة الشعبية للسلام والمصالحة السورية" بهكذا مشروع، قال: "إنّ الهيئة مؤتمرة بأوامر مركز المصالحة الروسية، وكثير من المرات كانوا تابعين في أي جولة روسية في الجنوب، وهم مجرد غطاء، فلا ميزانية لهم، والكل يعلم كيف جاؤوا، وكيف يعملون، ولمن يتبعون".

وأكدت المعلومات أنّ رئيس الهيئة، الشيخ صالح الدلي النعيمي، سوف يعقد مؤتمراً صحفياً في السويداء خلال شهر حزيران، في حال سمح الوضع العام لذلك، يستعرض فيه فكرة المشروع، ويعلن انطلاق المرحلة الأولى منه.

يذكر أنّ اللجاة هي هضبة بازلتية صخرية وعرة يبلغ طولها 60 كيلو متراً، وعرضها 17 كيلو متراً، تعد مدينة شهبا حدودها الشمالية، تملؤها الشقوق والجروف الحادة والأحواض المنخفضة على سطح من الصخور السوداء، ويتخللها بعض الجيوب الترابية الصغيرة التي لا تمثُّل مساحتها سوى 20% من مساحة المنطقة. تشكلت من مقذوفات بركانية، ولهذا يسميها البعض "الحرّة"، والبعض أطلق عليها الموج الصخري، تتميز بالتنوع الحيوي من نبات وأشجار نادرة، وحيوانات متنوعة، وفيها أول محمية طبيعية للتنوع الحيوي، وتعتبر الملجأ الطبيعي لكل من يطلب الأمان. وقد شهدت معارك طاحنة بين الثوار وجيوش الاحتلالين التركي والفرنسي، وجرت في جروفها الوعرة الكثير من المعارك بين جيش النظام والمعارضة.

الشيخ صالح الدلي النعيمي

دعاوى قضائية تتهم قطر بتمويل سرّي لهجمات إرهابية قتلت أمريكيين

نشرت صحيفة "The Washington Free Beacon" تفاصيل دعوى قضائية ضد إمارة قطر، حيث تكشف التفاصيل أن الدولة الخليجية قدمت سراً تمويلاً للعديد من الهجمات الإرهابية التي أودت بحياة أمريكيين وإسرائيليين ، وفقاً لأدلة تم تقديمها في دعوى قضائية جديدة غير مسبوقة في مدينة نيويورك يوم الأربعاء تطالب بتعويضات لعائلات القتلى.

وكشفت الدعوى القضائية، أن مؤسسات مالية قطرية، يسيطر عليها أمير قطر الشيخ تميم بن حمد، قدمت ملايين الدولارات لحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينيتين، وهما منظمتان "إرهابيتان" بحسب تصنيف الولايات المتحدة، وقد شنتا عدة هجمات ناجحة على مواطنين أمريكيين، وفقاً لنسخة من الدعوى التي حصلت عليها "The Washington Free Beacon". كجزء من خطة التمويل للمنظمتين، وتؤكد الدعوى أن المؤسسات الخيرية القطرية استخدمت النظام المصرفي الأمريكي لتوجيه الأموال اللازمة لهذه المجموعات بشكل غير قانوني من أجل تنظيم وإدارة الهجمات.

تعتبر قطر الممول الأكثر غزارة لحماس، حيث "تعاونت قطر مع العديد من المؤسسات التي تسيطر عليها وتسيطر على تحويل الدولار الأمريكي (العملة المختارة لشبكات الإرهاب في الشرق الأوسط) إلى حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين تحت غطاء زائف للتبرعات الخيرية"، وذلك وفقًا لنص الدعوى القضائية، التي تم تقديمها بموجب قانون مكافحة الإرهاب الأمريكي.

وكشفت الصحيفة الأمريكية، أنه من المرجح أن تؤدي هذه القضية للكشف عن تورط قطر في هذه الأعمال الإرهابية إلى دعم تحقيقات الكونغرس الجارية في دعم قطر للفصائل الإرهابية وغيرها من الجماعات المناهضة للولايات المتحدة، كما كانت قطر تدعم هذه الجماعات لتكون مصدراً للتوتر مع جيرانها الإقليميين، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والبحرين ومصر (الدول التي قطعت العلاقات مع النظام في عام 2017 بسبب دعمها للإرهاب).

وتشير الصحيفة أن الدعوى قد رفعها المحامي الأمريكي ستيفن بيرل ، الخبير في قضايا الإرهاب، حيث تم مقاضاة عدة جهات موكلاً عن عائلات وضحايا هذه الهجمات الإرهابية، حيث تضم القضية الحالية من بين المدّعين عائلة تيلور فورس، وهو جندي أمريكي مخضرم قتلته حماس عام 2016.

وقال بيرل لصحيفة "The Washington Free Beacon": "بالإضافة إلى محاسبة أولئك الذين مولوا الإرهاب، يجب أن تكون هذه القضية رادعاً قوياً للآخرين الذين قد يفكرون في أنشطة مماثلة".

وقالت الصحيفة، أن بعض ضحايا الإرهاب الأمريكيون قد ربحوا في قضايا مماثلة في الماضي، بما في ذلك ضحايا هجمات 11 سبتمبر الإرهابية، والذين قتلوا على يد إيران. في وقت سابق من هذا العام، حيث مُنح الضحايا الأمريكيون لهجوم 1983 على مجمع السفارة الأمريكية في لبنان تعويضات بقيمة 1.5 مليار دولار. ومع ذلك، استمرت حالات أخرى لسنوات دون نهاية في الأفق. في كثير من الحالات، حيث كان من الصعب على النظام القانوني استخراج الأموال من الأنظمة الخبيثة وأنصارها.

وربما أن قطر احتالت على العقوبات الأمريكية ودعمت حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، عبر تجنيد العديد من منظماتها الخيرية في مخطط لتحويل الأموال إلى الجماعات الإرهابية، كما هو الحال مع العديد من حالات تمويل الإرهاب الأخرى، وكان من المهم توفير هذه الأموال بالدولار الأمريكي.

وأكدت الصحيفة أن الدعوى القضائية تستهدف تحديداً قطر الخيرية، التي تأسست عام 1992 باسم جمعية قطر الخيرية. وتعمل المنظمة "كمصدر تمويل رئيسي للإرهابيين الدوليين" ويعتقد أنها كانت مصدراً رئيسياً لتمويل زعيم الإرهاب المتوفى أسامة بن لادن.

ويشير التقرير، أن قطر الخيرية عملت مع مصرف الريان وبنك قطر الوطني لإرسال ملايين الدولارات لحماس والجهاد الإسلامي، وفقًا للدعوى القضائية، وجاء في الدعوى القضائية أن كلا البنكين "ضروريان لتوفير الوصول إلى النظام المالي الأمريكي للحصول على الدولار الأمريكي اللازم لدعم الأنشطة الإرهابية لحماس والجهاد الإسلامي في فلسطين"، حيث يسيطر أعضاء الأسرة المالكة في قطر بشكل كبير على هذه البنوك والجمعيات الخيرية. ويخضع مصرف الريان حالياً للتحقيق في المملكة المتحدة لمساعدة قطر الخيرية في إرسال الأموال إلى حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

وأشارت الصحيفة ، أنه بعد تحويل التبرعات الخيرية من خلال البنوك الموجودة في نيويورك، يُعتقد أن الأموال تم تحويلها إلى حسابات قطر الخيرية في بنك فلسطين والبنك الإسلامي في رام الله، حيث تم توزيع الأموال بعد ذلك على المنظمات التابعة لحركة حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين.

وأكد التقرير، أنه بين مارس وسبتمبر 2015 ، وزعت قطر الخيرية ما لا يقل عن 28 مليون دولار على

الشيخ تميم بن حمد

المنظمات التابعة لها في الأراضي الخاضعة للسيطرة الفلسطينية، وفقاً للدعوى القضائية، كما تشير الوثائق الداخلية من قطر الخيرية التي تمت ملاحظتها في الدعوى القضائية إلى أنها حولت أموالاً إلى جبهات حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين منذ عام 2013 على الأقل.

ويُعتقد أن هذه الأموال ساعدت بشكل مباشر لتمويل ما لا يقل عن ست هجمات إرهابية نفذها نشطاء حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين بين عامي 2014 و 2016. وهذا يشمل العديد من هجمات و عمليات دهس السيارات في إسرائيل، حيث قاد الجهاديون بالهجوم بمركبات على حشود من الناس، مما أسفر عن مقتل العديد من المواطنين الأمريكيين. وخُطف آخرون وطعنوا على أيدي نشطاء حماس داخل إسرائيل وحولها.

وكشف التقرير الصحفي أن أبرز المدّعين هي عائلة تايلور فورس، التي تم إرفاق اسمها بالتشريع الذي أقره الكونغرس في عام 2017 والذي يمنع المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية بسبب سياستها في استخدام هذه الأموال لدفع الإرهابيين المدانين وعائلاتهم. كما تضمنت الدعوى تسع أسر أخرى.

الرئيس الإيراني حسن روحاني (يمين) وصورة لمحطة بوشهر الكهروذرية (يسار)

روحاني يُكابر على الألم الناجم عن العقوبات الأمريكية المُتوالية

من الواضح أنّ الولايات المتّحدة الأمريكية عاقدة العزم على مواجهة الأدوار التخريبية للسلطات الإيرانية في منطقة الخليج العربي وسوريا واليمن، عبر توالي فرض العقوبات عليها، والسعي إلى منعها من استحواذ الأسلحة، التي يرفع عنها الحظر في أكتوبر القادم، لكن واشنطن تعمل في الوقت الراهن على إعادة تشريعه وفرضه عليها من قبل مجلس الأمن، رغم المعارضة الروسيّة والصينية لذلك.

لكن ذلك ليس إلا إحدى نطاقات العقوبات الأمريكية على طهران، فقد عمدت الولايات المتّحدة، أمس الاثنين، إلى توسيع قائمة عقوباتها التي تطال إيران، بفرض قيود على أكثر من 100 سفينة وشركتين على صلة بقطاع إنتاج النفط الإيراني، وذلك عقب إرسال طهران 5 ناقلات نفطية إلى فنزويلا ونظام الرئيس نيكولاس مادورو، الخصم الآخر لأمريكا.

طهران مُهدّدة على الدوام

واستحوذت إيران على إعفاءٍ من عقوبات بموجب اتفاق النووي عام 2015 مع الولايات المتّحدة وروسيا والصين وألمانيا وبريطانيا وفرنسا، والذي منع طهران من تطوير أسلحة نووية، لكنّه أتاح العودة إلى العقوبات إذا انتهكته إيران، فيما خرج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في العام 2018، من الاتفاق النووي المبرم في عهد الرئيس الديمقراطي، باراك أوباما، واعتبر أنّه أسوأ اتفاق على الإطلاق، وأشارت واشنطن أنّ بوسعها تفعيل عودة عقوبات الأمم المتّحدة، لأنّ قراراً لمجلس الأمن في العام 2015 دعم الاتفاق، لا يزال يحدّد الولايات المتحدة كطرف.

ولم تتوانَ الولايات المتحدة، في الرابع عشر من مايو، عن تهديد طهران علنياً بتفعيل العودة إلى فرض جميع عقوبات الأمم المتحدة على إيران، إذا لم يُمدّد مجلس الأمن حظر الأسلحة على طهران المُقرر أن ينتهي في أكتوبر حسب الاتفاق النووي، حيث شدّد المبعوث الأمريكي الخاص بإيران، برايان هوك.

فيما اعتبرت البعثة الأميركية في مجلس الأمن، ببيان حول خروقات إيران للقرار 2231 الخاص بالاتفاق النووي، في ذات التاريخ (14 مايو)، أنّ طهران مازالت تمدّ وكلاءها في اليمن وسوريا ولبنان والعراق بالسلاح، وأكدت أنّ الحوثيين استخدموا قبل أسابيع تكنولوجيا إيرانية في هجمات نحو السعودية، كما شدّدت على أنّ الحرس الثوري منظّمة إرهابية مسؤولة عن موت الآلاف في المنطقة، وتعليقاً على برنامج إيران الفضائي، رأت أنّ إشراف الحرس الثوري على هذا البرنامج يكذّب سلميته.

تصريحات متناقضة من روحاني

خرج الرئيس الإيراني حسن روحاني بشكل متوالٍ معلناً أنّها تزيد من أحماله، وسط تضاعف الشكوك من قدرته فعلاً على مواجهتها، لدرجة أنّه شبّه تلك العقوبات لما أسماها بـ"سياسة الركب على الرقاب"، في تلميح إلى مقتل المواطن الأمريكي، جورج فلويد، نتيجة ضغط شرطي أمريكي بركبته بشكل متواصل على رقبة المغدور، والتي أودت في النهاية إلى فقدانه حياته، وهو ما يشير بشكل جلي إلى تأثير تلك العقوبات القوي على السلطات الإيرانية.

وادّعى روحاني أنّ الولايات المتّحدة تهدف من سياسة "الركب على الرقاب" إلى حرمان الشعب الإيراني من تلبية احتياجاته الأساسيّة في مجالات الطاقة والماء والكهرباء والغاز والغذاء والدواء، ومواصلة الضغوط حتى "تغيير النظام الإسلامي في إيران"، وتابع: "بعد مرور أكثر من عامين على هذه الضغوط، تمكّنت الحكومة بفضل توجيهات القيادة الحكيمة ومشاركة الشعب وتماسكه، من صدّ الأمريكيين وعدم السماح لركبهم، من تضييق الخناق على رقبة الشعب الإيراني".

لكن تلك الأقاويل، تتعارض مع تصريحات سابقة لروحاني نفسه، والذي قال، في الخامس من مايو الماضي، إنّ بلاده باتت تواجه مشكلات كبيرة في تأمين المعدّات الطبيّة والمواد الغذائيّة، نتيجة تشديد العقوبات الأمريكية على إيران.

وقال روحاني ذلك خلال اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الياباني، شينزو آبي، مبدياً أسفه لتشديد "العقوبات الأمريكية الجائرة على طهران وتداعياتها الاقتصادية القاسية"، زاعماً أنّ الولايات المتّحدة كانت التي تبدأ دائماً في إثارة التوتر الإقليمي في الخليج، وأنّها تعمل على إثارة التوتر في الأسابيع الماضية في العراق ومنطقة الخليج.

مساعي طهران للاستحواذ على تعاطف دولي

كما تتعارض تصريحات روحاني المزاودة بالصمود في وجه أمريكا، مع تصريحات سابقة له، في السادس والعشرين من مايو، عندما طلب الرئيس الإيراني خلال اتصال هاتفي مع الرئيسة السويسرية، سيمونيتا سوماروغا، أن تلعب سويسرا دوراً أكثر فعالية في ظل مضاعفة العقوبات الأمريكية على طهران، حيث أشار حينها إلى أنّ تفشّي فيروس كورونا والعقوبات الأمريكية وزيادة الضغوط الاقتصادية، جعلت الأوضاع المعيشية أكثر صعوبة على الشعب الإيراني.

وزعم الرئيس الإيراني أنّه من الضروري أن تعمل الدول الأوروبية الثلاث للحفاظ على الاتفاق النووي وإيجاد توازن في تطبيق الالتزامات النووية، موضحاً أنّه يمكن لسويسرا أن تلعب دوراً في تعزيز الاتفاق النووي، كما أبدى روحاني ترحيبه بإنشاء القناة المالية السويسرية، وشدّد على ضرورة تفعيلها بشكل أكبر.

إلا أنّ واشنطن واصلت مراقبة السلطة الإيرانية، واستمرت في فرض العقوبات عليها إن كان على شكل عقوبات تطال الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات، والتي كان منها، في الثامن والعشرين من مايو، إعلان وزير الخارجية الأمريكي، مايك بومبيو، عن إدراج اثنين من كبار المسؤولين في المنظمة الإيرانية للطاقة الذرية، على قائمة العقوبات الأمريكية، وذلك في بيان، أوضح فيه أنّ العقوبات شملت ماجد أغائي وأمجد سازغار، نتيجة دورهما في تطوير صناعة أجهزة الطرد المركزي في إيران.

وغرّد بومبيو على "تويتر": "إنّ على العلماء الإيرانيين أن يختاروا مواصلة العمل السلمي خارج نطاق الانتشار النووي أو التعرّض لخطر العقوبات"، فيما أفصح المبعوث الأمريكي الخاص لشؤون إيران، برايان هوك، أنّ سياسة الإدارة الأمريكية تمنح إيران خيارين، بين التفاوض مع الولايات المتحدة، أو مواجهة "الانهيار الاقتصادي الناجم عن العقوبات الأمريكية".

ولا يبدو أنّ السلطة الإيرانية مكترثةً فعلاً لمصالح شعبها، بقدر تركيزها على تصدير مشروعها التوسّعي المستتر بالشماعة الطائفية، والتي وإن كان قد دفع ثمنها الأبرياء في مختلف بلاد الشرق الأوسط، لكن تأثيرها بات مردوداً الآن أكثر من أي وقت مضى على الداخل الإيراني المتهيّء للاتّقاد في أيّ وقت، بعد أن بلغ الفقر الرقبة، والسيل الزبى، وباعترافات ضمنية من روحاني نفسه.

هل تنزلق ليبيا نحو السيناريو الأسوأ؟!

منذ خمس سنوات ومازال الصراع في ليبيا يتأرجح بين ساحات المعارك على الرغم من الدعوات الدولية لحظر توريد السلاح وإيقاف تدفق المقاتلين الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى، قاعات المؤتمرات لوقف إطلاق النار دون الوصول لحل يوقف نزيف الدماء، وضاعت كل الأصوات التي تنادي بالحوار والعودة إلى طاولة المفاوضات وإحياء عملية سلام شاملة في ليبيا؛ في صخب المدافع والطيران الذي بات هو الصوت الأعلى في ليبيا، فلا صوت يعلو -فيما يبدو- على صوت المعركة من أجل السيطرة على النفط والغاز ما جعل تركيا تهرول باتجاه ليبيا لدعم حكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج والدخول في المعارك بشكل مباشر من أجل السيطرة على مدينة سرت بوابة (الكنز الليبي) متجاهلاً كل دعوات وقف إطلاق النار.

تزامنت التطورات العسكرية الأخيرة، مع استقالة غسان سلامة المبعوث الأممي المكلّف بالملف الليبي، التي عزاها سلامة إلى أسباب صحية، في المقابل ظهرت صعوبات كبيرة في اختيار خليفة له، خصوصاً بعد اعتراض الولايات المتحدة على المرشح الجزائري للمنصب الأممي، رمطان لعمامرة، في مؤشر قد يعني ضعف حظوظ دول الجوار المغاربي في التأثير في مسارات حل الأزمة الليبية.

المفارقة الغريبة أن النزاع الليبي، وقبل ان تستفحل أزمة كورونا، كان المرشح الأقرب للتسوية بناء على المساعي الحثيثة التي بذلت في مؤتمر برلين في بداية السنة الحالية. ولكن ما حدث على الأرض من تدخل تركي مباشر في الحرب الليبية، وغشعال الجبهات والمعارك بشكل واسع ومتسارع، حملت معها متغيرات جديدة، تبعث على التساؤل عن الدوافع أو العوامل التي تقف وراءها، وعن المآلات والسيناريوهات التي يمكن أن تسفر عنها في المدى القريب والبعيد.

التدخل التركي في ليبيا عبر اتفاقات "مشبوهة"

الانقسام الدولي الشديد حول الملف الليبي، بين داعمين لحكومة الوفاق برئاسة فايز السراج من جهة، ودعم الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر من جهة أخرى، مرده إلى تضارب الحسابات والمصالح بين القوى الإقليمية والدولية المتصارعة على رقعة الشطرنج الليبية. ورغم ارتفاع تكلفة الحرب الليبية المتواصلة منذ خمس سنوات، على المستوى البشري والمادي، فإن احتياطي البلد الشمال أفريقي من موارد الطاقة وقربها من أوروبا وامتدادها جغرافيا نحو أعماق القارة الأفريقية التي يحتدم حولها الصراع بين القوى الأمريكية والصينية والروسية والأوروبية، يغري الأطراف المتصارعة بأن ترمي بثقلها في المستنقع الليبي، وهذه العوامل تجعل حسم الصراع أمراً معقداً للغاية.

بدأ التخوف من عدم قدرة المليشيات الداعمة لحكومة الوفاق مواجهة الجيش الوطني الليبي، فذهب رئيس الحكومة فايز السراج باتجاه أنقرة الراعي الدولي لتنظيم الإخوان حلفاء السراج في طرابلس، حيث وقّعت حكومة الوفاق الليبية وتركيا اتفاقيتين إحداهما حول التعاون الأمني وأخرى في المجال البحري، خلال لقاء جمع رئيس الحكومة الليبية فايز السراج والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في إسطنبول، جدد خلاله الرئيس التركي استمرار دعم بلاده لحكومة الوفاق، غير أن هذه الاتفاقيات أثارت غضب دول الجوار خاصة أن اليونان ستكون المتأثر الأكبر باتفاقية ترسيم الحدود البحرية، حيث رفضت اليونان الاتفاق ووصفته بأنه أمر مناف للعقل من الناحية الجغرافية لأنه يتجاهل وجود جزيرة كريت اليونانية بين الساحلين التركي والليبي. وعب توقيع الاتفاقية الأمنية والعسكرية مع حكومة الوفاق، نشطت تركيا في إشعال الحرب الليبية عبر إرسال السلاح النوعي والمتطور، بالإضافة إلى إرسال المرتزقة، لدعم رئيس حكومة الوفاق فائز السراج وعرقلة تقدم قوات الجيش الوطني الليبي باتجاه طرابلس، حيث رصد المرصد السوري لحقوق الإنسان، إرسال نحو 9 آلاف عنصر من الفصائل السورية الموالية لتركيا إلى ليبيا عبر رحلات طيران غير مسجلة.

مسارات الحوار ودعوات وقف إطلاق النار

أُتهم الاتحاد الأوروبي بالتقاعس في وقت سابق عن لعب دور محوري من أجل وقف الحرب في ليبيا، مما فسح المجال لتركيا بتوسيع نفوذها على مشارف أوروبا، غير أن مؤتمر برلين، فيما يبدو أنه أعطى زخماً للدور الأوروبي، إذ بادر الاتحاد الأوروبي وفي أوج أزمة كورونا، إلى القيام بمهمة عسكرية أوروبية جديدة لمراقبة الحظر الأممي على توريد الأسلحة المفروض ضد ليبيا، وفي أحدث اجتماع لوزراء خارجية الاتحاد الأوروبي أعلنت ألمانيا اعتزامها المشاركة في مهمة "إيريني" بنحو 300 جندي، وطائرة استطلاع من طراز "بي-3 سي" أوريون بطاقمها، ورغم نفي ماس بأن تكون مبادرة مؤتمر برلين قد فشلت، الا أن الدور الأوروبي ما يزال محدود التأثير، بسبب ضعف القوة الدافعة لهذا الدور.

وعلى الضفة الأخرى من المتوسط أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي عن مبادرة لوقف إطلاق النار تحت مسمى "إعلان القاهرة" بحضور قائد الجيش الليبي خليفة حفتر ورئيس مجلس النواب عقيلة صالح، وعلى الرغم من عدم التزام حكومة الوفاق بمبادرة "إعلان القاهرة" إلا أن هذه المبادرة لاقت دعماً دولياً وأوروبياً، حيث طالب الممثّل الأعلى للاتّحاد الأوروبي ووزراء خارجية كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا "بإلحاح" أطراف النزاع الليبي بوقف إطلاق النار، وصدر بيان عن وزارة الخارجية الفرنسية يؤكد أنّ المسؤولين الأربعة "يطالبون بإلحاح كل الأطراف الليبية والدولية بوقف كلّ العمليات العسكرية بصورة فعّالة وفورية وبالانخراط بطريقة بنّاءة في المفاوضات".

لعل ما يخشاه الكثير من الليبيين بأن تدخل البلاد في منعطف خطير يرون بوادره حالياً في مجريات الحرب، حيث قد ينزلق نحو الأسوأ الذي طالما تفاداه الليبيون، ساسة وشعباً، وهو سيناريو تقسيم البلاد إلى قطعتين (غرب ليبيا) و(شرق ليبيا) وقد تداول نشطاء ليبيون على مواقع التواصل الاجتماعي هذا السيناريو المتشائم، وهم يعلقون على تقارير عن تقسيم أموال ليبيا المجمدة في الخارج بين حكومة السراج في طرابلس غرب البلاد والحكومة المؤقتة في شرق البلاد، لكن المشهد مازال معقداً جداً ومصالح الدول تتبدل بحسب خارطة السيطرة العسكرية على الأرض، على الرغم من القناعة الراسخة لدى الجميع أن ليبيا لن تكون عسكرية مطلقة وإنما في نهاية المطاف سيجلس الجميع على طاولة واحدة.

استمرار الاشتباكات في ليبيا

أردوغان يُنصّب نفسه وصيّاً على إرادة الأتراك واختياراتهم الانتخابيّة

اردوغان وعقيلته يحييان مناصريه في حملة انتخابية سابقة - صورة أرشيفية

لم يعد هناك صوت يعلو فوق صوت الثنائي المتحكّم بمقاعد البرلمان التركي، (أردوغان وبهجلي)، ولا حتى أصوات المنتخبين الذين أدلوا بها في الانتخابات البرلمانية في العام الماضي، فالحزبان، الإسلامي الإخواني المتمثّل بالعدالة والتنمية، والآخر، القومي المتطرّف المتمثّل بحزب "الحركة القومية"، مهتمان حالياً بتمرير أكبر قدر ممكن من القوانين والمراسيم والتشريعات التي تضمن لهما مستقبلاً الاستفراد بالحكم التركي، وإقصاء باقي المكونات العرقية والدينية، والأطراف السياسية المناوئة لهما. وفي ذلك الإطار، لم يعد مستغرباً أن يتم إسقاط عضوية برلمانيين، وكيل الاتهامات الملفّقة لهم، خاصة إن علمنا أنّ نواباً كُرداً قد أضحت تهمتهم الانتماء إلى حركة الداعية الإسلامي، فتح الله غولن، وللمفارقة أنّ أحد النواب المستهدفين بالإجراء الأخير، هي ليلى غوفن، التي قادت عام 2018، إضراباً عن الطعام للمطالبة بفك عزلة "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمال الكردستاني.

أما الآخر "أنيس بربر" وهو المستهدف الثاني من إسقاط العضوية، فيشير الإعلام التركي إلى أنّه وضع حكومة رئيس الوزراء رجب أردوغان في حرج كبير، عندما أمدّ صحيفة "جمهورييت" عام 2014، بمقطع فيديو يوثّق عمليات تهريب السلاح إلى المعارضة السورية، في شاحنات مساعدات غذائية، ووجهت له تهمة التجسس، وحكم عليه عام 2018 بالسجن 6 سنوات.

الاعتقال عقب إسقاط العضوية

ولم يمرّ وقت طويل على إسقاط العضوية عن الثلاثة نوّاب المنتخبين، حتّى اعتقلت الشرطة التركية في غضون 24 ساعة ثلاثة نواب، حيث صوّت مجلس الأمة التركي، يوم الخميس، بأغلبية نوّاب "حزب العدالة والتنمية" الحاكم، وحليفه "حزب الحركة القومية"، على إسقاط عضوية ليلى جوفن وموسى فارس أوغلاري النائبان عن حزب الشعوب الديمقراطية "الكُردي"، وأنيس بربر أوغلو الصحافي والنائب عن حزب الشعب الجمهوري، حتى تمّ القبض عليهم الجمعة، بذريعة بالانتماء إلى حركة الخدمة، التي تحملها أنقرة مسؤوليّة محاولة الانقلاب 2016.

خطوة غير قانونيّة

ورغم أنّها ليست العملية الأولى التي تستهدفه، لكن يبدو حزب الشعوب الديمقراطية بلا حول ولا قوة، رغم استحواذه على الكثير من البلديات بالانتخاب والأصوات، لكنه خسرها، نتيجة القوانين التي يصدرها حزبا أردوغان وبهجلي، حيث يكفي تلفيق تهمة دعم الإرهاب للمرشّح الفائز بالدائرة الانتخابية أو البلدية، حتى يشرعن الحزب الحاكم لنفسه الاستيلاء عليها، وتولية أحد أعضائه على سدتها.حيث أكد حزب الشعوب الديموقراطية أنّ إسقاط عضوية نائبيه "خطوة غير قانونية"، وقال الحزب على تويتر: "إنّ غوفن وفارس أوغلاري يمثّلان رغبة الملايين، سحب مقعديهما في البرلمان لن ينجح في ترهيبنا وترهيب شعبنا"، وذلك عقب أن أيدت محكمة الاستئناف العليا في تركيا، الأحكام بالسجن بحق غوفن وفارس أوغلاري بتهمة الانتماء إلى حزب العمال الكردستاني. ويأتي إسقاط عضوية غوفن وفارس لتضافا إلى ما أقرّته محكمة تركية، بداية مارس الماضي، عندما أصدرت حكماً بالسجن تسع سنوات على الرئيس السابق لبلدية مدينة "ديار بكر" في جنوب شرق البلاد، ذات الغالبية الكُردية، حيث كانت قد تمّت إقالته من منصبه بطريقة مثيرة للجدل بعد انتخابه العام 2019، حيث أشارت وسائل إعلام تركية أنّ عدنان سلجوق مزركلي حُكم عليه غيابياً بالسجن تسع سنوات وأربعة أشهر لانتمائه إلى "منظمة إرهابية مسلحة" (على حدّ تعبيرها)، فيما كان قد تمّ انتخاب مزركلي في آذار/مارس 2019، رئيساً لبلدية ديار بكر، وهي "العاصمة الكُردية" لجنوب شرق تركيا، قبل أن تقدّم على عزله، عقب بضعة أشهر لاتهامه بأنّ لديه صلات مع حزب العمال الكردستاني.

محاولات حثيثة لإقصاء المعارضين

وليس إسقاط العضوية البرلمانية عن ثلاثة نوّاب، إلا استكمالاً لمساع حثيثة بغية النيل من المعارضين وإقصاء أصواتهم حتى المنتخب منها، ففي الخامس والعشرين من مارس الماضي، رفض نواب الحزب الحاكم في البرلمان التركي، مقترحاً لحزب الشعوب الديمقراطية، للتحقيق في عزل وزارة الداخلية رؤساء بلديات منتخبين تابعين له، واعتقالهم، وتعيين أوصياء بدلاً منهم، وبحسب ما ذكره الموقع الإلكتروني لصحيفة "أفرنسال"، فقد تقدّم حزب الشعوب بمقترحه، لكنه رُفض بعد تصويت، نواب حزب العدالة والتنمية (الحاكم)، وحليفه الحركة القومية، ضدّه.

وفي كلمات لهم، أكّد نوّاب حزبي الشعب الجمهوري، والشعوب الديمقراطية، أنّ تلك القرارات "اغتصاب للإرادة، وخطوة عدوانية من العدالة والتنمية ضد الشعب الكردي، وهذا أمر غير مقبول"، وذكرت ديلان دريايت طاشدمير، النائبة عن "الشعوب الديمقراطية" في كلمة لها: "إنّ تعيين الأوصياء في البلديات بدلاً من الرؤساء المنتخبين، إجراء دأب النظام الحاكم على اتباعه منذ 4 سنوات"، مضيفةً: "وهذا الوضع أمر مخجل بالنسبة للتاريخ الديمقراطي للبرلمان التركي، وأنتم بصمتكم تعتبرون جزءاً من هذا الوضع، وشركاء فيه".

واستتباعاً للنهج ذاته، عزلت السلطات التركية، في السادس عشر من مايو، رؤساء خمس بلديات ينتمون لحزب الشعوب الديمقراطية الكردي، وعينت أمناء بدلاً عنهم، وقالت صحيفة "حرييت" التركية، إنّ وزارة الداخلية التركية، عزلت رؤساء خمس بلديات منها بلدية "إغدير"، وسرت، عن مناصبهم، وعيّنت وكلاء بدلاء عنهم، بسبب اتهامات وجهت لهم بتقديم الدعم لحزب العمال الكردستاني.

وتنتشر البلديات في تركيا بين حزب العدالة والتنمية الحاكم الّذي يقوده أردوغان مع حليفه في "حزب الحركة القومية" وأحزاب المعارضة، إذ يهيمن حزب أردوغان على نحو نصف كبرى بلديات البلاد، خاصة بعدما عيّن وكلاء من الموالين له عوضاً عن الرؤساء المعزولين والمنتخبين الّذين ينحدرون من حزب "الشعوب الديمقراطية" المؤيد للأكراد في أكثر من 32 بلدية، لأسباب يعتبرها مراقبون زائفة، مقابل استبدالهم موظفين مدنيين غير منتخبين.

وانطلاقاً مما تبع الانتخابات البلدية، العام الماضي، وإقصاء نواب المعارضة من البرلمان التركي، فمن الأكيد أنّ ثقة المصوّتين بالانتخابات قد تقلّصت بشكل كبير، بعد أن انقلب تحالف (أردوغان_بهجلي) على أصوات المقترعين، بفرض إرادتهم عليهم، ومنع ممثليهم من ممارسة حقوقهم المشروعة في السعي لحياة أفضل لأنصارهم، وهو ما سيعني بكل تأكيد، عدم توجّه الكثيرين منهم لاحقاً للتصويت، كون انتصار مرشحيهم ليس معياراً للانتصار، ما دامت أنقرة تجد لنفسها الحجج والمبررات لإقصاء المنتخبين وتعيين أوصياء.

تركيا تتمادى على الحدود الأوروبيّة وتخرق خطوطها الحمراء

يبدو أنّ ساعة الصدام الأوروبية التركية تدنو بالتدريج، وأضحت أقرب من أيّ وقت مضى، مع مواصلة أنقرة أحلامها التوسعيّة، الرامية بوضوح لاستعادة كل الأراضي التي خضعت يوماً للخلافة العثمانية البائدة، والتي تشتمل، وفق أهواء الأتراك وتطلعاتهم، التمدّد في بلاد الشام والعراق وشمال أفريقيا واليونان وقبرص، وربما غيرها.

فأنقرة التي كانت تعزف ليل نهار على نغمة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتسعى، ما ملكت، إلى تطبيق شروطه وقوانينه، في إطار ما يؤهلها للانضمام، يبدو أنّها فقدت الأمل تماماً، خاصة عقب الحرب السورية وتوافد مئات آلاف السوريين عليها، والذين تحولوا إلى مادة للإتجار بهم، وتهديد المنظومة، التي تشكل بروكسل عاصمتها، بسيول بشرية لا هوادة لها.

اليونان تستشعر الخطر مع إيطاليا

تعدّ اليونان بوابة رئيسة للاتحاد الأوروبي مع تركيا، وهي تمتلك تاريخاً حافلاً بالصراع مع العثمانيين الأتراك، حتى ما قبل الحرب العالمية الأولى، وعليه، لا تنقطع المناكفات بين الطرفين، إلا أنّها احتدمت بشكل كبير وخطير خلال الأشهر القليلة المنصرمة، وهو ما دفع، فيما يبدو، أثينا للاستعجال بغية حسم خلافاتها الجانبية، تمهيداً ربما لحصر إمكاناتها في جبهة واحدة، إلى جانب السعي إلى إيجاد شركاء إلى جانبها في المواجهة المرجحة، فيما لو واصلت أنقرة خطواتها العدوانية، وعليه أمضت اليونان وإيطاليا، على اتفاق بشأن الحدود البحرية، يقيم منطقة اقتصادية حصرية بين الجانبين ويحلّ مشاكل كانت عالقة بخصوص حقوق الصيد في البحر الأيوني.

وجاء الاتفاق، الذي وقع أثناء زيارة وزير الخارجية الإيطالي، لويجي دي مايو، إلى أثينا، عقب توتر على مدى أشهر في منطقة شرق البحر المتوسط نتيجة نزاعات على الموارد الطبيعية، حيث وقعت مواجهة دبلوماسية معقدة بين تركيا واليونان وقبرص، ولم تتوضح بعد تفاصيل الاتفاق، الذي يمدّد اتفاقاً أبرم عام 1977 بين البلدين، بشأن الجرف القارّي في البحر الأيوني.

وإلى جانب اليونان، تهدّد تركيا بلداً أوروبياً صغيراً تستولي على جزء من أراضيه وتعلنه دولة لم يعترف بها أي طرف دولي، هي قبرص، حيث تسعى أنقرة عبر قوتها العسكرية لفرض إملاءاتها على الجزيرة الأوروبية القريبة من شواطئها أكثر من أي موقع أوروبي، ما يمنحها المزيد من الامتيازات في أيّ صراع عسكري مستقبلي، وهو ما تنبّه إليه الاتحاد الأوروبي، في السادس عشر من أبريل الماضي، عندما اعتبر أنشطة التنقيب عن موارد الطاقة من قبل تركيا في مياه شرق البحر الأبيض المتوسط، التابعة لجمهورية قبرص، غير شرعية، مُتعهدا بالردّ على استئناف تلك العمليات.

إدانات متوالية للعدوانيّة التركية

وعقبها بقرابة الشهر تقريباً، صدر تنديد مشترك من وزراء خارجية الإمارات ومصر وفرنسا وقبرص واليونان، تجاه تحركات تركيا المثيرة للقلق في شرق البحر المتوسط، واعتبرت الدول الخمس، في بيان مشترك، في الحادي عشر من مايو الماضي، أنّ التحركات التركية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لجمهورية قبرص ومياهها الإقليمية "غير قانونية"، مشدّدةً على أنّها انتهاك صريح للقانون الدولي، وهي سادس محاولة في أقل من عام لإجراء عمليات تنقيب غير شرعية داخل المناطق البحرية لقبرص. الحدود الأوروبيّة

وأدان الوزراء بشدة التدخل العسكري التركي في ليبيا، وحثّوا أنقرة على الاحترام الكامل لحظر السلاح الأممي ووقف تدفق المقاتلين الأجانب من سوريا إلى هذا البلد.

ثم جاء استنكار أشمل، في السادس عشر من مايو، عندما استنكر الاتحاد الأوروبي، تحركات تركيا قبالة سواحل قبرص في إطار نزاع مرتبط بالتنقيب عن حقول الغاز، متهماً أنقرة بـ"مفاقمة" الخلافات، حيث دعت الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد، تركيا مراراً إلى وقف حفريات التنقيب عن الغاز والنفط قبالة سواحل قبرص، كونها تتداخل مع المنطقة الاقتصادية لقبرص العضو في التكتل الأوروبي.

وذكر وزراء خارجية الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، في بيان مشترك: "نأسف لأنّ تركيا لم تتجاوب مع النداءات العديدة للاتحاد الأوروبي لوقف مثل هذه النشاطات"، وأردفوا: "نكرر دعوتنا إلى أن تبرهن تركيا عن ضبط النفس، وتتخلّى عن هذا النوع من التحركات وتحترم سيادة قبرص وحقوقها السيادية".

تكبر واستعلاء تركي

فيما لم يتردد الجانب التركي في رفض سماع تلك الدعوات، لكنه في المقابل، بات يسمع ما ينتج عن سياسته العدائية تجاه اليونان، فاستهجن الناطق باسم وزارة الخارجية التركية، حامي أقصوي، في الثامن والعشرين من مايو، تصريحات لوزير الخارجية اليوناني نيكوس دندياس، بسبب وصفه تركيا بـ"الدولة البربرية".

وفي سياق إصرارها على التصعيد، قال وزير الطاقة التركي، فاتح دونميز، في التاسع والعشرين من مايو، إنّ بلاده قد تباشر التنقيب عن النفط شرق البحر الأبيض المتوسط خلال 3 أو 4 أشهر بموجب اتفاق الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني الإخوانية في ليبيا، فيما اعتبرت اليونان، في الأول من يونيو، منح أنقرة شركة النفط الوطنية التركية رخصة للتنقيب في المناطق التي تعتبرها جزءاً من جرفها القاري، بأنّه "استفزاز".

الأوروبيون يتوجّهون نحو مواجهة مفتوحة مع أنقرة

ويبدو أنّ نطاق التحمل الأوروبي للنظرة الفوقية، التي بات يتعامل بها الأتراك معهم، خاصة مع ما تدّعيه أنقرة من قدرات على إنتاج الأسلحة، والطائرات ذاتية التحليق، قد بات ضيقاً بشكلٍ جدي، ما قد ينبئ بمواجهة مفتوحة يمكن استشفاؤها مما نبّه منه مصدر دبلوماسي فرنسي من التدخل التركي في ليبيا، لافتاً إلى أنّ الخطر الذي تمثّله التدخلات التركية بات على أبواب أوروبا.

وعليه، يبدو واضحاً أنّ التدخلات التركية في سوريا ومناطق عفرين وشرق الفرات، قد كانت بوابة للتوسّع التركي في مختلف البلاد التي تمني نفسها بالعودة إليها، على اعتبار أنّها جزء من سلطنة بائدة، ولربما لو ردعت تركيا هناك، ما تمادت إلى ليبيا، ولو ردعت في ليبيا ما تمادت إلى قبرص واليونان واليمن، ويبدو أنّ الأوروبيين لا ينوون أن يقولوا لو ردعنا أنقرة في اليونان، لما تمادت إلى فرنسا وألمانيا وبريطانيا.

من لقاد وزير الخارجية اليوناني نيكوس ديندياس (يسار) مع نظيره الايطالي لويجي دي مايو (يمين)

فرج فودة.. ثلاثة عقود على اغتيال العقل بسلاح الجهل

اعداد وتحرير
مرهف دويدري

يستخدم تنظيم الإخوان المسلمين السلاح والاغتيال كطريقة فريدة للحوار مع خصومه ومناوئيه، فالتنظيم يؤمن بأن الحوار الناجح هو ما يؤكد على فرضياته وأفكاره في السيطرة على المجتمعات والعقول، عبر تدجين التفكير ووضعه في قالب فتاوى قيادات التنظيم، التي من خلالها تستطيع القبض على عقول الشباب المنتسب للتنظيم على اعتبار أن الدين قيمة عليا ومن خلاله يستطيعون السيطرة على المجتمع، وتشكيل جماعة يستخدمونها في ضرب خصومهم عند اللزوم.

الاغتيال كوسيلة للحوار مع الخصوم جاءت ضمن نهج اتبعه التنظيم من خلال منظّريه الأوائل الذين أطلقوا يد التطرف ليعيث فساداً في الأرض، حيث يقول سيد قطب، المنظّر الأهم في جماعة الإخوان المصرية "لابد من حماية الحركة من الاعتداء عليها من الخارج، وهذه الحماية تتم عن طريق وجود مجموعات مدربة تدريبا فدائياً..

فالاغتيالات ليس حدثاً طارئاً في فكر الإخوان، بل هو مدرجٌ ضمن أدبيات الجماعة التي أُسست على نحو مريب، ويرى بعض الدارسين أن الإخوان مايزالون إلى الآن في كتبهم وأدبياتهم يمدحون أفراداً كان لهم دور كبير في قتل رؤساء ومسؤولين، ولعل أكثر الاغتيالات كانت وحشية هو اغتيال المفكر المصري "فرج فودة"، فهو ليس رجل سلطة ولا عسكري يحمل السلاح لوقف إفسادهم، هو ينتسب إلى طائفة من المثقفين العرب الذين جاهروا بآرائهم المناوئة لعاصفة التفكير الديني بمعناه الشعبوي والسلفي، فلقي حتفه، حتى إنّ أتباعه يصفونه بـ"شهيد الكلمة" وهو وصف يستحقه؛ لأنه امتلك ناصية الشجاعة في الإعراب عن آرائه، غير عابئ بقوة التكفير المضادة التي أحلّت دمه بزعم أنه "مارق" و"كافر" و"ملحد"، رغم أنه ظل يفكر في دائرة الدين، ودعا إلى جعل الشريعة أداة بناء للإنسان والمستقبل، لا معول هدم للعقل والروح.

فرج فودة.. التفكير خارج السرب

ولد فرج فودة في محافظة دمياط شمال القاهرة عام 1946، ودرس العلوم الزراعية ثم حصل على رسالة دكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة عين شمس في العاصمة المصرية، وبدأ اسم فودة في التداول في ثمانينيات القرن الماضي، في فترة بدأت فيها مصر تعرف ما وُصف بهامش من التعددية السياسية والثقافية، انضم حينها فودة إلى حزب الوفد الجديد الذي يستلهم تجربة حزب الوفد ذي الإرث الليبرالي في مصر قبل ثورة 23 يوليو 1952، لكنه غادر حزب الوفد بعد أن دخل الحزب في تحالف انتخابي مع مرشحي جماعة الإخوان المسلمين، في الانتخابات البرلمانية عام 1984 في قرار عده فودة خيانة لـ"مبادئ الحزب".

لم يتوقف مشوار فودة السياسي عند الخروج من الوفد، إذ أعلن عزمه تأسيس حزب جديد، إلا أن السلطات المصرية رفضت منح الحزب الترخيص، كما خاض الانتخابات في عام 1987 في تجربة لم تكلّل بالنجاح، وكان فودة في تلك الفترة يدافع في مقالاته عن فكرة الدولة المدنية، ما أدخله في سجالات فكرية مع كتاب إسلاميين كانوا حاضرين بقوة في الساحة السياسية المصرية، كنتيجة لتحالف النظام المصري في عهد السادات مع الجماعات الإسلامية لمواجهة خصومه من اليساريين والقوميين، حيث كان السجال بين فودة وخصومه يتناول قضايا متنوعة، فهناك نقاش حول العلمانية وجدل حول كتاب ألف ليلة وليلة وخلاف حول حجية الحجاب.

شدّد فودة في كثير من كتاباته ومحاضراته على أنه مسلم متمسك بالإسلام الذي هو عنده "الدين الأعظم"، مع التمييز بين الإسلام كديانة والدولة الإسلامية، وتبدو الفكرة الرئيسة التي تهيمن على كتابات فودة هي أن الحديث عن دولة دينية تستلهم تراث الإسلام النقي يتجاهل روايات في كتب التاريخ تظهر أن العقود الأولى من حكم الخلفاء الأوائل للنبي شهدت حوادث "لا تتفق مع مبادئ الإسلام أو الحكم الرشيد"، مثل ما حدث للخليفة الثالث عثمان بن عفان الذي "يُقتل ويرفُض سكان المدينة دفنه في مقابر المسلمين".

اغتيال الحوار..
المناظرة التي قتلت فودة

ورغم اختلاف مواقف الفريقين، حيال فودة فإن من بين ما يجمعهما الاستشهاد بالمناظرات الفكرية، التي شارك فيها فودة في الفترة التي سبقت اغتياله، ويرى بعض المعلقين أن المناظرة التي جرت في معرض القاهرة للكتاب في يناير/ كانون الثاني 1992 أي قبل اغتياله بعدة اشهر تحت عنوان "مصر بين الدولة الدينية والدولة المدنية" والتي شارك فيها فودة كانت هي الحاسمة في تحديد مصيره.

ومنذ إنتاجاته الفكرية الأولى، أثارت كتابات فرج فودة جدلاً واسعاً بين المثقفين والمفكرين ورجال الدين، وشنّت جبهة علماء الأزهر والجماعات الإسلامية معا هجوما كبيرا عليه، وصلت حد تكفيره والدفاع عن قاتله "بأنه لم يتورط في جريمة قتل، بل طبق حدود الله على المرتد"، بحسب شهادة الشيخ محمد الغزالي في المحكمة، في المناظرة ذاتها، كان الجدل محتدماً، وبلغ تبادل الاتهامات ذروته، ووفق الفيديو المُوثِق لها. بدأت المناظرة بكلمة للشيخ الغزالي ذكر فيها أهمية الحفاظ على الهوية الإسلامية، وتبعه المستشار الهضيبي المتحدث باسم الإخوان الذي ركز على أهمية أن يكون الجدل والنقاش بين "الدولة الإسلامية" و"الدولة اللاإسلامية" مؤكدا "أن الإسلام دين ودولة وليس دينا فقط"؛ وخلال هذه الكلمات كانت الصيحات تتعالى والصرخات تشتد والحناجر تزأر؛ وتخيف كل من يعترض على أحاديث الغزالي والهضيبي.

اغتيال فرج فودة
بفتوى "جاهلية"

أثارت مناظرة معرض الكتاب، وما تلاها من مناظرات حفيظة عدد من الإسلاميين، إلى درجة أن نشرت جريدة النور الإسلامية بياناً لمجموعة من أساتذة العلوم الدينية، (ندوة علماء الأزهر) تشن فيها هجوماً شديداً على فودة وتدعو إلى عدم السماح بالترخيص لحزبه، وفي 8 يونيو/حزيران أطلق شابان ينتميان إلى الجماعات الإسلامية المتشددة النار على فودة أثناء خروجه من مكتبه في حي مصر الجديدة ليفارق الحياة، وقد أظهرت تحقيقات النيابة التي نشرتها صحف مصرية أن قاتلَي فودة قالا إنهما تصرفا بناء على فتاوى من قيادات تنظيمي الجماعة الإسلامية والجهاد.

اعترف أنه قتل فرج فودة بسبب فتوى الدكتور عمر عبد الرحمن، مفتي الجماعة الإسلامية بقتل المرتد التي صدرت في عام 1986

وجاء في محضر التحقيق مع عبد الشافي رمضان، أحد القتلة حيث اعترف أنه قتل فرج فودة بسبب فتوى الدكتور عمر عبد الرحمن، مفتي الجماعة الإسلامية بقتل المرتد التي صدرت في عام 1986، وعندما سأله المحقق من أي كتبه عرف أنه مرتد، أجاب بأنه (لا يقرأ ولا يكتب)، وأعلن المستشار مأمون الهضيبي المرشد العام للإخوان المسلمين عن ترحيبه وتبريره لاغتيال فرج فودة، في اليوم التالي في جريدة (الأخبار) وبعد أسابيع من الاغتيال، ألّف الدكتور عبد الغفار عزيز (1937-1998)، رئيس ندوة علماء الأزهر كتابا أسماه "من قتل فرج فودة ؟" (1992) ختمه بقوله: "إن فرج فودة هو الذي قتل فرج فودة، وإن الدولة قد سهلت له عملية الانتحار، وشجعه عليها المشرفون على مجلة أكتوبر وجريدة الأحرار، وساعده أيضا من نفخ فيه، وقال له أنت أجرأ الكتّاب وأقدرهم على التنوير والإصلاح."

مسيرة لمناصري الاصلاح في تعز - الصورة من Yeni Yemen

الإخوان المسلمون في اليمن.. الرقص على حبال السياسة

يتقن تنظيم الإخوان المسلمين رسم خطط الهروب، فيما لو فشلت مخططاتهم التي يحاولون -بشتى الوسائل المشروعة وغير المشروعة- تنفيذها سواء عبر السياسة أو العسكرة، وعلى ما يبدو أن قيادات التنظيم دائماً ما تفكر بتجهيز الملجأ الذي ستهرب إليه قبل التخطيط لأي انقضاض على المجتمعات، حيث يتبدل هذا الملجأ بحسب البرغماتية الإخوانية التي تتقن فن اللعب على المصالح، على حساب دماء (حاضنتها الشعبية) وتركهم لمصيرهم المهجول عبر مواجهات مسلحة وهروب القيادات إلى ملاجئهم التي جهزوها سابقاً والتي نقلت إليها الأموال، فمن اليمن إلى السودان وأخيراً تركيا ملاجئ عمل على تصنيعها لسنوات الإخوان المسلمون.

اتخذ التنظيم الدولي للإخوان من اليمن منذ "المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي" في الخرطوم 1991، قرارات حوّلت اليمن لمحطة إيواء للعائدين من حرب أفغانستان، بعد أن حصل فرع الإخوان على الغطاء السياسي الكامل، بعد تشكيل حزب "التجمع اليمني للإصلاح" بحسب ما ذكر ذلك مؤسس الحزب عبدالله حسين الأحمر في مذكراته، وسخر التنظيم الدولي كل ما يمتلك من أجل تمكين حزب الإصلاح في توظيف حرب صيف 1994 أيديولوجياً، والاستثمار سياسياً في ما بعد انتهاء هذه الحرب.

"التنظيم الدولي للإخوان"، يضع اليمن كملجأ آمن لقياداته وحتى أفكاره، وثمة مخطط لم يتزحزح منذ مؤتمر الخرطوم 1991، بوضع عدن والمكلا تحت السيطرة لمسببات أهمها: التواجد في مدخل باب المندب، والإشراف على بحر العرب، على اعتباره النقطة المشرفة على المحيط الهندي.

ظهور تنظيم الإخوان في اليمن بدأ في عام 1929م؛ فقد ألقى مؤسس الجماعة حسن البنا، محاضرة في صنعاء، وبعدها توطدت صلات البنا ببعض أبناء اليمن، وانطلق التنظيم في اليمن من يومها، وكان الإخوان في اليمن يستلهمون من التنظيم في مصر كثيراً من مناشطهم الاجتماعية والدينية؛ حتى حاولوا الانقلاب باغتيال الإمام يحيى بن حميد، وكانت الحادثة التاريخية مؤشرًا على الدرجة التي بلغها التنظيم في اليمن وارتباطه بالتنظيم في مصر، حتى إن تنظيم "الإخوان" في مصر أصدر بياناً وضح فيه القضية وأبعادها وعلاقته باليمن، والإمام يحيى وابن الوزير الذي قاد الثورة وتولّى الحكم، وقد حُكم عليه بالإعدام بعد سيطرة أحمد ابن الإمام يحيى على الحكم مرة أخرى..

وفيها استطاع كلٌّ من الجزائري الفضيل الورتلاني والمصري عبد الحكيم عابدين، الخروج من اليمن بعد تدخُّل جامعة الدول العربية، وكانا مبعوثَي حسن البنا في اليمن للإشراف على إخوان اليمن وتنظيمهم.ن وبعد 26 سبتمبر 1962م، عاد نشطاء التنظيم وعملوا على نشر أفكار جماعة الإخوان، وتأسيس عديد من المدارس الدينية التي أسهمت في كسب أفكار الإخوان أرضية كبيرة باليمن.

برغماتية إخوان اليمن من التحالف مع صالح إلى استغلال الثورة ضده

استغلت جماعة الإخوان تسلّم إبراهيم الحمدي زمام الحكم في عام 1974 ولمع بريقها إبان حكمه، إلا أنها حاولت الالتفاف على السلطة والانقضاض عليها، لكن المعطيات على الأرض قلبت الموازين لصالح الناصريين، وبعد وصول علي عبدالله صالح عام 1978 استمال جماعة الإخوان لإرساء دعائم حكمه، وفتح من خلالهم جبهات شرسة ضد ماركسية الجنوب من الاشتراكيين واليساريين في الجنوب اليمني، ونما الحزب على ضفاف قبيلة الأحمر وأكناف حماية الشيخ عبدالله الأحمر، كعلاقة منفعة بين الإخوان وعلي عبدالله صالح وتقلد الإخوان في تلك الفترة وزارات سيادية في حكومة ائتلافية عقب انتخابات 1993 و1994.

وعندما نشبت الحرب بين علي صالح ونائبه علي سالم البيض، عام 1994، اصطف الإخوان المسلمون يقاتلون بشراسة ضد الجنوبيين حتى تم فرض سياسة الأمر الواقع في 7 يوليو 1994م، وبعد الحرب استولت حركة الإخوان على كثير من المراكز الدينية في الجنوب، وحاولت منذ دخولها بث الأفكار المتشددة وتعزيز التطرف الديني.

بعد تبدل المزاج الدولي تجاه الإسلام السياسي بشكل عام، والإخوان المسلمين بشكل خاص، عقب احداث 11 أيلول، نفّذ صالح الأوامر الصادرة من واشنطن بإغلاق جامعة الإيمان التابعة للإخوان، وترحيل طلبة أجانب بشبهة الإرهاب وسحب المدارس الدينية من عهدة الإخوان إلى إشراف الدولة، وهذا ما أجبر تنظيم الإخوان وببراغماتية انتهازية إلى اللجوء إلى أعداء الأمس والتحالف مع عدو العدو، بتشكيل ائتلاف حزبي مع القوى الاشتراكية واليسارية – وهم ممن حاربوهم تحت لواء التكفيريين- وتأسيس مظلة مشتركة باسم "اللقاء المشترك" في عام 2003، والانضواء تحت لواء المعارضة لحكم صالح.

غزل إخواني - حوثي وتقاطع مصالح

حالة من الغزل الواضح بين حزب التجمع اليمني للإصلاح "إخوان اليمن" وميليشيا الحوثي، حيث تشكل سياسية البراغماتية، التي تجيدها جماعة الإخوان عموماً و"إخوان اليمن" بصفة خاصة؛ حيث يرتدي "الإصلاح" أكثر من قناع، ويتعامل بوجوهٍ عدةٍ مع الصراع الدائر بين القوات اليمنية الشرعية والتحالف العربي من جهة، وميليشيا الحوثي التي تحظى بدعمٍ من إيران وقطر من جهة أخرى، حيث بات التواصل حقيقي والتقارب مؤكد، وتعاون الإخوان مع الحوثيين ليس سراً، فقد كشفت تصريحات قيادات في ميليشيا الحوثي، في أكثر من مناسبة وجود علاقات أو"جسر تواصل وقنوات مفتوحة" مع حزب الإصلاح، وهو ما يؤكده هدوء الجبهات التي يقودها الإخوان في مأرب وتعز، وكذلك جبهة نهم في صنعاء.

واستفادت جماعة الإخوان المسلمين في اليمن "حزب الإصلاح" من تشكيل ما سمّوه "المقاومة الشعبية" في تسليح جماعات إرهابية وتأطيرها ودعمها، وليس سراً ولا خافياً أن معظم قيادات تنظيم القاعدة في اليمن كانوا في جماعة الإخوان، وأن عدداً منهم درس وتخرج في جامعة الإيمان، وقاتل جنباً إلى جنب في عدد من الجبهات باليمن.

لا شك أن تنظيم الإخوان المسلمين في اليمن يحاول اللعب على حبال الحرب الدائرة في أفقر بلد في العالم منذ 2014، يحاول أن يوهم كل الأطراف بتحالفه معهم وعداواته للآخر في برغماتية باتت معروفة للجميع، في محاولة لمحاكاة حرب 1994 التي جعلته يقبض على الجنوب بشكل كبير، بعد تحالفه مع الأقوى آنذاك، نفس البرغماتية التي يحاول فيها مسك العصا من الوسط مع ضربات غادرة لصطف مع الأقوى، للحصول على مكتسبات جديدة في بلد بات كتلة من دمار على كافة المستويات.

المسماري لـ"ليفانت": وقت الحوار مع "السراج" انتهى

حوار
هاجر دسوقي

اللواء أحمد المسماري

قال اللواء أحمد المسماري المتحدّث باسم الجيش الليبي، إنّ وقت الحوار السياسي مع فايز السراج، رئيس المجلس الرئاسي غير الدستوري، انتهى على الإطلاق، مشدّداً على أنّ الحرب لن تنتهي إلا بالقضاء على الجماعات التكفيرية وحلّ الميليشيا وجمع السلاح غير الشرعي.

ووصف اللواء المسماري، فايز السراج بـ"الكومبارس" الذي تستغلّه الجماعات الإرهابية، لاستخدام الشرعية الدولية التي يتمتّع بها من بعض الدول.

وفي حوار مطوّل مع جريدة "ليفانت"، كشف اللواء المسماري عن المخططات التركية في نشر المرتزقة بليبيا، وتناول نجاحات الجيش الليبي في كسر التقنيات التركية، والتي بدأت بإسقاط أكثر من 55 طائرة مسيّرة. كما كشف المسماري عن "رصد القوّات الليبية لنحو 4 طائرات من طراز "إف16-" زارت مدينة مصراتة"، لافتاً في الوقت نفسه إلى أنّ "تركيا نشرت جميع الأسلحة المتطوّرة، إلى جانب إرسال آلاف المرتزقة السوريين إلى ليبيا".

وتناول المسماري، خلال اللقاء، موقف قيادة الجيش الليبي من طرح مبادرة رئيس البرلمان "عقيلة صالح" لتشكيل (مجلس رئاسي) يمثل الأقاليم الليبية الثلاثة، كما تحدّث عن أنّ "خارطة الطريق محتمل أن تكون في أي لحظة"، خاصة أنّ ما أخر الإعلان عنها هو شهر رمضان المبارك.

■ **سنبدأ من آخر فصول الانتهاكات التركيا، بعد إرسال تركيا لآلاف المرتزقة السوريين إلى ليبيا.. هل يمكن أن تؤثر هذه المجاميع على معركة تحرير طرابلس وتوحيد ليبيا؟**

تركيا أرسلت آلاف المرتزقة السوريين، وبالتأكيد لهذه المجاميع الكبيرة من المرتزقة ومن عناصر التنظيمات التكفيرية المتطرفة أثر في المعركة حيث أطالتها بشكل أو بآخر. كذلك الجيش التركي الموجود على الأرض بحوالي من 1500 إلى 2000 عنصر، وهذا الرقم يزيد الآن مع معدّات تركيّة متطوّرة من الطائرات المسيرة والصواريخ والقذائف والمدفعية ورادارات الدفاع الجوي وغيرها من تقنيات الاتصالات والتشويش هذا كله يزيد من عمر الأزمة.

■ **من خلال تسريبات إعلاميّة ومقاطع فيديو، يبدو واضحاً امتعاض المرتزقة من الخداع التركي الذي تعرّضوا له، فضلاً عن أنّ معظمهم من صغار السن.. كيف ينوي الجيش الليبي التعامل مع هؤلاء المرتزقة فيما لو وقعوا في الأسر؟**

نستطيع تصنيف المجموعات التي يقوم أردوغان بنقلها إلى ليبيا 3 جماعات، المجموعة الأولى، جماعة جاءت بفتوى دينية باعتبارها تتبع تنظيمات متطرّفة ولديهم أفراد شرعيين يفتون لهم بالذهاب إلى هنا وهناك من أجل الجهاد، المجموعة الثانية، مجموعة ما يعرف بالجيش الوطني السوري أو الجيش الحرّ سابقاً؛ هؤلاء تحت سلطة أردوغان بالكامل باعتبار أنّ أردوغان يصرف عليهم ويمنحهم رواتب شهرية حوالي 100 دولار وبالتالي فرض عليهم نقل جزء من هذه المجاميع إلى ليبيا.

المجموعة الثالثة، شباب تم تجنيدهم بالقوة من المخيمات السورية في تركيا، وتم إجبارهم على التجنيد وجاؤوا بهم إلى ليبيا، وهي مجموعات صغار في السن ولا يفقهون شيئاً في العمل العسكري على الإطلاق ونحن لدينا نماذج من هذه المجاميع.

■ **أعلن المشير خليفة حفتر قبول تفويض الشعب لقيادة البلاد وانتهاء اتّفاق الصخيرات الذي وُقّع في 2015.. هل يؤيد المجتمع الدولي هذا الإجراء؟**

المشير طالب الليبيين ولم يخاطب في خطابه بتفويض إحدى المؤسسات الليبية لتحمل المسؤولية في الأيام القادمة، لم يوجّه في خطابه أي خطاب أو أي طلب إلى المجتمع الدولي أو الأمم المتحدة بل خطابه لليبيين بتفويضه لقيادة البلاد في المرحلة القادمة، إذن هو طلب ليبي ليبي لا علاقة له بالتدخل الأجنبي ينهي "اتفاق الصخيرات"* وما ترتب عليه من المجلس الرئاسي ومجلس الدولة، ولا يمسّ البرلمان باعتباره الجهة الوحيدة الآن المنتخبة شرعياً من الشعب ولا يمكن حلّه إلا بعد انتخابات وطنية مثل ما حدث في الماضي. وبالتالي نحن لا ننتظر تأييداً من المجتمع الدولي بقدر ما ننتظره من الشعب الليبي، وهو ما حدث بالفعل.

«اتفاق الصخيرات» وقع في مدينة الصخيرات المغربية بتاريخ 17 ديسمبر/ كانون الأول 2015 برعاية الأمم المتحدة، ونتج عنه حكومة فايز السراج التي سلمت ليبيا للاحتلال التركي.

■ **ما هو موقف قيادة الجيش الليبي من طرح مبادرة رئيس البرلمان "عقيلة صالح" لتشكيل (مجلس رئاسي) يمثّل الأقاليم الليبية الثلاثة؟**

ذهبنا في السابق بما جاء به السيد المستشار عقيلة صالح بمجلس رئاسي جديد، وناقشنا هذا الأمر مع السراج في أبوظبي 1 وأبوظبي 2، وكذلك ناقشناه في باريس، ناقشناه أكثر من مرة طلبناه منه ذلك لكنه رفض، وبالتالي نحن نعرف تماماً أنّ طلب عقيلة صالح لا يمكن أن يسير إلى الأمام، باعتبار أن لنا تجربة سابقة مع هذا التوجه، ثانيا، المجموعات المتطرّفة التي تسيطر على طرابلس مثل الجماعة الليبية المقاتلة وجماعة الإخوان المسلمين لا يمكن أن يرضوا بالأقاليم الثلاثة لأنّهم يرون أنّ ليبيا كلها أصبحت تحت سلطتهم وتحت حكمهم وبالتالي هم جزء من هذا المشهد السياسي للمحافظة على ما يسمونه بمكاسب 17 فبراير. وبالتالي مبادرة عقيلة صالح ردّ عليها الشعب الليبي بالرفض، ورد عليها الشعب الليبي بحقائق وسيصدم بها في المستقبل إذا سار في هذا الاتجاه، نحن صدمنا بها في الماضي ولا يمكن لهذه الفكرة النجاح إلا مع تحقيق الأمن.

■ **في ظلّ الانتهاكات المتكررة لحكومة الوفاق والتحالف مع تركيا الذي يرسخ "احتلالاً جديداً"، هل يمكن العودة لحوار سياسي مع "فايز السراج"؟**

وقت الحوارات مع السراج أو غير السراج انتهى على الإطلاق، يجب أن نثبت الأمن أولاً، ونقضي على الجماعات التكفيرية، ونحل الميليشيا ونجمع السلاح غير الشرعي وبعد ذلك يمكن لليبيين أن يقوموا بحل قضيتهم بشكل مباشر وسلس، لكن في الظروف الحالية من الصعب جداً العودة لحوار سياسي مع فايز السراج الذي هو كومبارس فقط للجماعات الإرهابية التي تستغل الشرعية الدولية التي يتمتع بها من بعض الدول وهذا حقيقة مؤسفة.

■ **هل هناك إحصائيّة بعدد هذه الطائرات التركية التي تم تدميرها؟**

تجاوزنا 50 طائرة مسيرة أو أكثر من 55 طائرة مسيرة تم إسقاطها وهذا يعتبر تفوّق سينهي هذا التواجد التركي من خلال الطائرات المسيّرة، وتدمير مواقع المدفعية، وبالتالي المعركة تسير بشكل جيد.

■ **آخر إحصائيّة لأعداد الأسرى من مرتزقة أردوغان في ليبيا، وكم وصل عدد القتلى في صفوف الفصائل الموالية لتركيا جرّاء العمليات العسكرية في ليبيا منذ توقيع اتّفاق السراج وأردوغان؟**

بالنسبة لأعداد الأسرى لا نستطيع الإفصاح عن أرقام في الوقت الحالي، حيث هناك تدابير وتحقيقات من قبل السلطة العسكرية التي منعت بدورها أن نعطي أي تفاصيل. ولكن القتلى الآن يتجاوزن المئات، المرصد السوري يقول يتجاوزن 200، ولكن نعتقد أنّ الرقم أكبر بكثير، يتجاوزون الألف قتيل، وهناك مجموعات أخرى من المرتزقة السوريين خرجوا إلى أوروبا.

■ **ما تعليقكم على خرق تركيا للقانون الدولي؟**

تركيا لم تخترق القانون الدولي فقط بل اخترقت حتى الاتفاقيات الدولية، حتى مؤتمر برلين*، ففي الوقت الذي كان أردوغان متواجداً فيه داخل القاعة، كانت هناك سفن وبوارج تركية تقوم بإنزال مرتزقة وسلاح إلى شواطىء ليبيا.

تركيا ضربت بكل القوانين عرض الحائط، كما ضربت بالسيادة الليبية عرض الحائط، وهي الآن بدأت في الملف الرئيسي من هذه الغزوة، محاولة التنقيب عن النفط في منطقة غرب ليبيا، وبالتحديد في منطقة الوطية.

مؤتمر «السلام في ليبيا» عقد في العاصمة الألمانية برلين، في 19 يناير/ كانون ثاني 2020 نص على تعزيز الهدنة في ليبيا، لكن مليشيات السراج لم تلتزم باتفاقيات وقف إطلاق النار، ولم تكف تركيا عن إرسال الأسلحة.

■ **هل رصدتم نشر تركيا لطائرات "أف-١٦" أم مازال الأمر قيد الاستعداد من قبل المليشيات الإرهابية؟**

تركيا نشرت كل أنواع السلاح ليس "أف-16" فقط. نحن لدينا معلومات أنّ هذه الطائرة زارت مصراتة، تحديداً أربع طائرات وقد تكون الآن في مكان قريب من ليبيا. وحالياً يبحثون عن مطارات آمنة في ليبيا ونحن نرصد هذا الموضوع بشكل جيد.

■ **هل رصدتم أيضاً إرسال النظام التركي للطائرات المسيرة من نوع "العنقاء" لمليشيات السراج؟ وما مصيرها؟**

بالنسبة للطائرات المسيرة بيرقدار 2 والعنقاء، أسقطنا مجموعة من الطائرات العنقاء عدة مرات وهي طائرة أكبر من "بيرقدار 2" وتحمل سلاح أكثر وتبقى في الجو مدة أطول، ومع ذلك هي طائرة ضعيفة جداً بدائية في بداية تصميمها، حتى قوتها النارية ليست بالدرجة الكافية وهي مخصصة عادة لقنص السيارات والآليات المدنية على الطرق الرئيسة، وتسببت بالعديد من المشاكل للمواطنين في المنطقة الغربية، لكن الحمد لله قوّات الدفاع الجوي سيطرت على الموقف بشكل كامل.

الصراع في ليبيا.. تقاطع المصالح في شرق المتوسّط

رامي شفيق

ثمّة تراتبيّة لا يعتريها شك، بأنّ موجات الصراع الفائت خلال القرن الماضي، قد دارت أحداثها من خلال تناحر الأيديولوجيا التي لعبت دوراً مؤثراً في تشكيل التحالفات على أساس عقائدي، جعلت العالم يقف على تخوم معسكرين؛ أحدهما، يتبنّى القيم الرأسمالية، بكل ما تمثّلها من أفكار وانحيازات سياسية ومجتمعية، وحتى أخلاقية وفلسفية، ويقابله المعسكر الاشتراكي، بأفكاره وطموحاته الثورية على مستوى الاجتماع البشري وتوجهاته الأممية.

وقفَت على ناصية الأول، الولايات المتحدة الامريكية، بينما رفع لواء المعسكر المضاد، روسيا أو الاتحاد السوفيتي سابقاً. وعلى إثر ذلك الانشطار الذي شكل ملامح المرحلة الجديدة ما بعد الكولونيالية، والتي تجلّت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، صكّت الظروف والعوامل مصطلح "الحرب الباردة" بين القوّتين الرئيستين، وعلى أطرافهما دارت معارك فرعية، كان مضمونها الحقيقي صراع الكبار حول القوة والنفوذ، بينما يجري على السطح صراع الأيديولوجيا.

بيد أنّ المتغيّرات التي عصفت بالعالم، خلال العقدين الأخيرين، سمحت بتهيئة المناخ العالمي لخريطة صراعات جديدة، تتشكّل جلّ ملامحها عبر الاقتصاد، وفرصه الحقيقية، وما يعبر عنه من ثروات هائلة ومتنوعة، تجذب معها قوى ومصالح عديدة معقدة ومتناقضة، أحياناً، بل ومتداخلة على نحو متشابك، في أحيان أخرى، كأنّها تجري وسط ألغام، إذ لا يمكن النظر إلى المستقبل دون السيطرة على قوى الإنتاج والثروة، ومحاولة بسط راحة اليد على بعض منها أو المشاركة في الاستفادة من عوائدهما، بقدر ما تسمح القوة الحقيقية على الأرض.

وبذلك أضحى ذلك الأمر بمثابة المعادل الحقيقي الذي يمكن تعقبه، لجهة كشف مجريات الصراع على خريطة العالم، وداخل الشرق الأوسط، تحديداً، بيد أنّ الاختلالات التي ضربت عواصم عربية، على خلفية انتفاضات العام 2011، قد كشفت عن مآرب القوى التقليدية، والقوى الطامحة في ثروات تلك البلدان، وما كان غائماً أضحى مكشوفاً وواقعاً، بل تحوّل إلى أداة تفسّر طبيعة الصراع، وتفصح عن حدوده، وتفضح أغراضه، وبالقدر ذاته، تعكس طبيعة وجوهر النظام الدولي الذي استقرّ عقب الحرب العالمية الثانية، والذي، فيما يبدو، لم يعد ملائماً لطبيعة الصراع ونمطه السائد ولا قادراً على مواكبة تطوراته ومآلاته.

وهو الأمر الذي نجم عنه، طموح متصاعد لعدد من العواصم، تسعى نحو اقتسام الثروات والمنافع لحصد مكاسب إستراتيجية، ستتيح للبعض منها بلورة نفوذ قوي إقليمياً ودولياً.

وعبر الفوضى التي ضربت العاصمة الليبية، جرّاء أحداث فبراير العام 2011، رفعت ليبيا منسوب التهديدات لكافة الدول المتاخمة لها جغرافياً، وذلك على خلفية انتشار الجماعات والتنظيمات الإرهابية، وكذلك، الميليشيات المسلحة التي تم توظيفها في الصراع المحتدم، باعتبارها حالة أمنية وسياسية قائمة. وفي ظل السيولة والانفلات الأمنيين بليبيا، تحولت إلى منصّة لشنّ هجمات ضد القاهرة من خلال حدودها الغربية المشتركة، ونظراً لطول الشواطئ الليبية الممتدة عبر البحر المتوسط، أضحت ممراً دافئاً لاندفاع موجات غير مسبوقة من الهجرة غير الشرعية نحو أوروبا.

ورغم التعقّد العنيف الذي يحيط بالمشهد الليبي، وتقاطع المصالح والعوائد الاقتصادية والسياسية، التي تتشابك بين أطراف الفاعلين والمنخرطين داخل العمق الليبي، بالإضافة إلى حالات الكرّ والفر بين قوات الجيش الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر، وميلشيات الوفاق، المدعومة من تركيا، بهدف السيطرة على الغرب الليبي، وإحكام القبضة على كافة نقاطها الجغرافية والإستراتيجية، فإن تقدّم قوات الوفاق على أكثر من نقطة في الغرب الليبي بدعم عسكري تركي، لا يجعلها نقطة النهاية في المشهد الليبي، ولا يمكن اعتبارها لحظة يتأسس عليها أفق سياسي نهائي في ذلك الصراع، وذلك نتيجة التداخلات الحادة والعنيفة بين المصالح الأوربية، والأدوار المركبة التي تمارسها أنقرة على الأراضي الليبية بين المصالح الأمريكية والروسية، من ناحية، ودورها الوظيفي تجاه واشنطن في الوقوف أمام موسكو، من ناحية أخرى.

بيد أنّ الأيام الأخيرة، كشفت عن تحركات من الجانب الأمريكي تعكس الرغبة في الانخراط داخل المشهد الليبي دون الاشتباك الميداني، ولكن بهدف إعلان الوجود والحضور إذا لزم الأمر. ففي نهاية شهر أيار (مايو)، أعلن الجيش الأمريكي أنّ واشنطن تبحث إرسال لواء للمساعدة الأمنية إلى تونس، بغرض التدريب في إطار برنامج للمساعدة العسكرية، وسط مخاوف بشأن النشاط الروسي في ليبيا.

كما ذكرت قيادة الجيش الأمريكي بأفريقيا، في بيان رسمي، أنّه مع استمرار روسيا في تأجيج لهيب الصراع الليبي، فإنّ القلق يزداد بشأن الأمن الإقليمي في شمال أفريقيا، وأكدت: "نحن ندرس مع تونس طرقاً جديدة لمواجهة القلق الأمني المشترك ويشمل ذلك استخدام لوائنا للمساعدة الأمنية".

تمثّل العمليات العسكرية في الأدبيات السياسية والإستراتيجية وسيلة وليست غاية مطلقة، وذلك على اعتبار أنّ الأفق السياسي يعدّ النقطة الأبرز والغاية القصوى الأمثل من أي عملية عسكرية. وانطلاقاً من ذلك، تحركت السياسة المصرية وسط غيوم وألغام المشهد الليبي، في إطار المصالح الروسية التي ترغب في أن تكون طرفاً أصيلاً في ثروات شرق المتوسط؛ بحيث تهدف موسكو إلى التحكم والسيطرة في التنقيب واستخراج ثروات الغاز، وكذلك، مسارات نقله نحو أوروبا.

كما تعمل على حماية ذلك الطموح بتواجد عسكري مباشر، من خلال قواعد عسكرية، أو بشكل غير مباشر من خلال الدعم العسكري للقوى المتصارعة على الأرض، بحيث تقف حائلاً أمام التواجد الأمريكي على الأراضي الليبية، خاصة، وأنّ التصريحات التي صدرت من قبل حكومة السراج، في نهاية شهر شباط (فبراير) الماضي، بأنّ ليبيا لا تمانع إقامة قاعدة عسكرية أمريكية حال رغبت واشنطن في ذلك، بل اعتبرت أنّ الأمر من شأنه تعزيز السلام في البلاد.

من الصعوبة بمكان النظر إلى تعقّد المشهد الليبي من ناحية، وإعلان القاهرة مبادرة للحل السلمي والسياسي، من ناحية أخرى، عبر فوهة مدفع والتعامل العسكري الخشن، إذ إنّ إعلان القاهرة إطاراً سياسياً يبلور تصورها العام للأزمة الليبية، كما يعكس من زاوية أخرى أنّ الصراع المحتدم على حدودها الغربية لم ولن تسمح أن يتكرر مرة أخرى، علاوة على رؤيتها الاستراتيجية في ضرورة استقرار منطقة النفوذ الاقتصادي بشرق المتوسط، بما يسمح بإدارة الثروات الموجودة، وأن تضحى القاهرة طرفاً فاعلاً في ذلك، لجهة انطلاق خططها الاقتصادية، والاستفادة من العوائد المترتبة عليها.

ومن خلال الاتفاقيات حول ترسيم الحدود البحرية بين عدة دول، من بينها إيطاليا والقاهرة، يمكن النظر الى الاتفاق بين السراج وأردوغان، باعتباره ورقة وسط أمواج متلاطمة من المصالح المتعارضة.

وثمّة من يذهب، أنّ السيناريو الليبي قد يدفع نحو صراع عالمي، أو حرب تركية مصرية، بيد أنّ واقع الأمر، في حقيقته، يشي بأنّ اندلاع الأعمال العسكرية بين الأطراف المعنية قد يكون أقلّ السيناريوهات توقعاً، خلال المدى القصير والمتوسط؛ إذ إنّ الواقع وتحليل المشهد سيفاقم، دون ريب، من معدلات الصراع بين الأطراف المعنيّة، بغرض فرض أمر واقع، يحسّن من آليات التفاوض أو يسمح بمنطق فرض الشروط.

الاقتصاد السوري في قبضة الأسد

عماد غليون

تابع السوريون بشكل واسع على اختلاف مشاربهم وتوجهاتهم، بترقّب وشغف بالغ، فيديوهات الملياردير رامي مخلوف، في ثلاثة إصدارات متتالية، التي بثّها مؤخراً على صفحته الفيسبوكية؛ ويعود ذلك لأنّ مخلوف كشف للمرة الأولى إلى العلن حقيقة خلافاته مع وزارة الماليّة، وبالأحرى مع بشار الأسد وزوجته أسماء مباشرة، والتي بدأت تطفو على السطح بالفعل، منذ منتصف عام 2019.

كشفت الفيديوهات، عدم الاتّزان والركاكة في شخصيّة وأسلوب خطاب رجل الأعمال مخلوف، الذي يهيمن عبر شركات متشعّبة على مفاصل رئيسة في الاقتصاد السوري، أهمها قطاع الخليوي، كما أنّها فضحت الطرق المافيوية في التحصيل الضريبي التي تمارسها وزارة المالية، بعيداً عن ضوابط قانونيّة محاسبية شفافة.

المفيد في ظهور مخلوف الأخير، أنّه أعاد طرح قضية الاقتصاد السوري المنهوب للنقاش العام، وضرورة إعادة تقييم وبحث شامل لنصف قرن ضائع من التنمية المهدورة في التاريخ السوري، منذ انقلاب حافظ الأسد، في تشرين الثاني عام 1970، ثم توريثه الحكم لابنه بشار، عام 2000.

عاشت سورية بعد الاستقلال سنوات من الاضطراب وعدم الاستقرار السياسي، ولم تنعم سوى بفترة ذهبية ديمقراطية قصيرة بين عامي.1954 و1958، حيث عانت البلاد من تأثير انقلابات عسكرية متكررة، وتجربة الوحدة والانفصال مع مصر، ثم انقلاب حزب البعث عام 1963، والذي تحوّل لصراعات داخلية دامية على السلطة بين أجنحة الحزب، وانتهى الأمر بانقلاب حافظ الأسد عام 1970، وشرّع الأسد في تأسيس نظام حكم ديكتاتوري شمولي مرتبط به، وسخّر لتحقيق هذا الغرض كافة مؤسسات الحزب والجيش وأجهزة الأمن والمخابرات، واستطاع فرض الهيمنة بشكل تدريجي على كافة مؤسسات الدولة، ومصادرة مقدراتها الاقتصادية وتحويلها لخدمة مصالح النظام وضمان استمراره.

تجاوز حافظ الأسد بما يتمتّع به من براغماتيّة معروفة، عقيدة ومبادئ حزب البعث الاشتراكية، وأنشأ شبكة تحالفات متشعّبة مع طبقة كبار التجار، وبالأخصّ في دمشق وحلب، وبفضل الامتيازات والتسهيلات التي منحها لهم، استطاع السيطرة وضبط حركة الأسواق والتجارة الداخليّة، وفي أحداث الثمانينات، كان وقوف كبار التجّار في جانب النظام بمثابة بيضة القبّان التي دعمت عدم سقوطه، وباتت أجهزة تتحكّم وتتدخل بتفاصيل العملية التجاريّة، وتدعم طبقة جديدة من التجّار أكثر ولاء وتبعية.

أدار الأسد هيمنة قيادات حزب البعث والأجهزة الأمنية على كافة مؤسسات الدولة، ومجمل القطاعات الإدارية والخدمية والاقتصادية والإنتاجية في البلاد، وكان يجري فرض إدارات غير كفوءة من محسوبين وتابعين، دون الاكتراث بامتلاكهم الخبرات والكفاءات المطلوبة، ومع توسّع دور وعمل القطّاع العام الإنشائي في الثمانينات، خاصة التابع منه للجيش، لمع اسم عائلة شاليش، أبناء خال الأسد، التي تمتّعت بنفوذ وثراء فاحش، وأدّى النهب الواسع للقطاع العام، مع انتشار التهريب المتعدّد الأشكال من لبنان وعبره، والذي تراجع، وتغيرت طبيعته مع انسحاب جيش النظام عام 2005، إلى ظهور طبقة اجتماعية جديدة من الأثرياء، معظمهم من عسكر وأجهزة النظام، وبات من البديهي استشراء الفساد والرشوة والمحسوبيات والوساطة، التي باتت بمجملها ثقافة سائدة في المجتمع، مع غياب تام للشفافية والمحاسبة والعمل المؤسساتي.

ورّث حافظ الأسد، ابنه بشار، سلطة مطلقة، إضافة لنظام خاص بكافة مفرداته وتفاصيله، أسّسه وكرّسه خلال ثلاثين عاماً، وكان لا بدّ من تطوير منظومة الاقتصاد والمال القديمة والمتهالكة بشكل يضمن استمرار هيمنة النظام من جهة، ويراعي من جهة أخرى التحوّل العالمي المتسارع نحو اقتصاد السوق، تمّ إقرار اقتصاد السوق الاجتماعي لتحقيق متطلبات الانفتاح الاقتصادي وشروط الانضمام لمنظّمة التجارة العالمية والشراكة مع الاتحاد الأوروبي.

تمّ التوجّه نحو خصخصة القطاع العام المتهالك، وجرى إقرار البيئة التشريعية والقانونية لترخيص عمل البنوك والاستثمارات الخاصة، وسرعان ما تحوّلت رؤوس الأموال الكبيرة نحو الاستثمار في القطاعات الناشئة الواعدة العقارية والسياحية والصناعية وغيرها.

اعتبر الأسد قطاع البترول بمثابة ملكية خاصة لعائلته، ومع شيوع عبارة النفط في أيدي أمينة، جرى منع أي تداول عام أو خاص حول كميّة الإنتاج النفطي والأرباح الصافية، وعلى نفس المنوال احتكر بشار الأسد قطاع الخليوي، منذ تأسيسه، عبر وضع ابن خالته رامي مخلوف واجهة قانونية ماليّة، وتوسّعت استثمارات مخلوف ليصبح مهيمناً، بشكل مباشر، أو غير مباشر، على معظم القطاعات الاستثماريّة الكبيرة في البلاد.

واجه نظام الأسد الثورة السورية بالحلّ العسكري، وأخضع مجمل النشاط الاقتصادي في البلاد لقوانين استثنائية مرتبطة باقتصاد الحرب، ومع الضرر البالغ في عجلة النمو الاقتصادي جرّاء فقدان معظم عائدات البترول والسياحة والترانزيت والزراعة والصناعة والتجارة والضرائب، ومن ثم استنزاف احتياطي العملات الأجنبية، لجأ النظام للبحث عن التمويل والاستدانة من دول حليفة له، دون أن يكترث للكلفة الباهظة مقابل ذلك من رهن وبيع إيجار منشآت حيوية أساسية وثروات طبيعية.

رامي مخلوف

بعد ظهورها الواسع في الميادين الاجتماعية، انطلقت أسماء الأسد مؤخراً للعب دور متزايد في القطاع الاقتصادي، وقامت بمنح امتيازات استثمارية مهمة لأقاربها، مما دفع بكثيرين لاعتبارها وراء التحريض على خلاف (الأسد، مخلوف) بغية وضع أقاربها في إدارة استثمارات الأسد.

تعامل الأسد مع مقدرات الدولة السورية كملكية خاصة، ولم يكترث بالنتائج الكارثية التي حلّت بالبلاد جرّاء حربه على الشعب السوري، وبعد نصف قرن من حكم آل الأسد يمكن ملاحظة رصد مخيف لحجم المأساة المتعددة الأبعاد التي حلّت بالسوريين، والتي جعلت سورية تقبع في ذيل التصنيف العالمي في كافة مؤشرات التنمية والحريات، وفي أعلى السلّم في معدلات الفقر والبطالة والأميّة والنزوح والهجرة وضعف البنية التحتيّة.

لا يمكن توقّع انطلاق عمليّة إعادة الإعمار والتنمية دون حلّ سياسي متكامل الجوانب، لكنّ السوريين سيواجهون معارك وتحديات متعددة الجوانب لتغطية جرائم نظام الأسد خلال نصف قرن مظلم من التاريخ السوري.

استمرار انهيار قيمة الليرة السورية

الجنوب السوري بين إيران وإسرائيل

اعداد وتحرير
وسيم أبازيد

صورة لعبوات متفجرة زعمت قوات النظام العثور عليها في محافظة درعا

بالرغم من الهدوء النسبي الظاهري في محافظة درعا، إلا أنّه يحمل قابلية الانفجار في أيّ لحظة، بسبب الفوضى الأمنية المتمثلة بعمليات قتل وخطف وسرقات واغتيالات، في ظل ظروف معيشية صعبة للأهالي، وعجز قوات النظام عن ضبط الأمن وانتشار السلاح رغم القبضة الأمنية المشددة.

منذ إبرام صفقة الهدنة وإيقاف القتال في مناطق محافظة درعا في يوليو 2018، والتي أبرمتها روسيا مع الفصائل الثوريّة المسلحة ومع النظام، برضى من الولايات المتحدة وإسرائيل والأردن، والتي تقضي بدمج المسلحين الراغبين في المصالحة مع النظام وعدم ملاحقتهم، أو الانضمام للفيلق الخامس التابع لروسيا، مقابل إبعاد الرافضين إلى الشمال السوري، مع ضرورة خروج القوات الإيرانية والميليشيات الموالية لها من الجنوب.

كما نصّ الاتفاق على تسليم الأسلحة الثقيلة، والإفراج عن المعتقلين في سجون النظام، ورفع المطالبات الأمنية، وعودة الموظفين إلى وظائفهم وانسحاب الجيش والحواجز الأمنية خارج المدن والبلدات، وعودة دوائر الدولة للعمل في المناطق التي كانت تسيطر عليها الفصائل المسلّحة.

لم يتحقق من هذه الصفقة الكثير، حيث إنّ إيران عزّزت أكثر تواجدها في الجنوب السوري بشكل صريح أو تخفّى عناصرها بزي الجيش السوري، واستقدمت عناصر جديدة لدعم ميليشياتها هناك، فيما صعّدت أجهزة النظام الأمنية من ملاحقة النشطاء، واعتقال العديد من عناصر الفصائل المسلّحة السابقين والذين خضعوا للتسويات، وقُتل بعضهم تحت التعذيب، كما ازدادت وتيرة الاغتيالات التي نفذتها العناصر التابعة لمختلف أجهزة النظام الأمنية، الأمر الذي دفع بالثوار إلى إعادة ترتيب صفوفهم وتشكيل خلايا للرد على تلك الاغتيالات باغتيال عناصر قوات النظام السوري وعملائه في العديد من مناطق محافظة درعا.

نتيجة لخرق إيران والنظام للاتفاق، ظهرت بوادر صراع بين أذرع موسكو وأذرع طهران في المنطقة، حيث حدثت احتكاكات مباشرة عديدة بين فرق عسكرية مقرّبة من موسكو مع الفرقة الرابعة المقرّبة من طهران. وازدادت مؤخراً وتيرة الاغتيالات الممنهجة، والتي طالت مقربين من الطرفين.

بالإضافة إلى استغلال إيران للفقر والظروف المعاشية الصعبة لتشييع السكان في الجنوب أو تجنيدهم في ميليشياته مقابل المال، الأمر الذي لا ينجح الى حدّ كبير حتى الآن هناك، إلا أنه وصل لحدّ تشكيل خلايا شيعية من أهالي المنطقة وتجنيدها وتدريبها من قبل الفرقة الرابعة وجمعية البستان، والتي عُرفت باللواء "313" ثم جرى تغيير التسمية إلى "درع الوطن".

بالإضافة إلى ذلك فالوجود الإيراني في الجنوب بغطاء سوري محلّي ظاهرياً، تمثّل بدمج إيران لميليشياتها بالقطعات العسكرية السورية، وبخاصة الفرقة الرابعة والحرس الجمهوري اللواء 105.

ونتيجة لاستراتيجية التخفي التي اتبعتها إيران، فقد باتت تحظى بوجود عسكري على حدود إسرائيل في الجنوب السوري تحت ستار القواعد العسكرية التابعة للنظام، حيث تهيمن إيران على منطقة "مثلث الموت" وهي المنطقة التي تربط محافظات ريف دمشق والقنيطرة ودرعا، وعزّزت سيطرتها على ذلك المثلث، بإنشاء قواعد عسكرية في تلال الجنوب التي أطلقت عليها اسم "تلال فاطمة الزهراء" وهي (تل العلاقيات وتل عنتر وتل الحارة الاستراتيجي وتل الجابية وتل الجموع)، كما تتواجد إيران عسكرياً في مدينة درعا، وفي سلسلة الجامعات الواقعة على أوتوستراد "دمشق-عمان"، وفي "خربة غزالة" وقرية "نامر" شرقي درعا، وفي "إزرع" والقطعات العسكرية المحيطة بها، وفي مدينتي "البعث وخان أرنبة" في القنيطرة، و"تل الشعار وتل الشحم وتل مرعي" إضافة لتأسيس "حزب الله" معسكراً للتدريب، شمال درعا، يسمى "حقل كريم الشمالي" يتم فيه تدريب عناصر من محافظات الجنوب السوري (درعا، السويداء، ريف دمشق، القنيطرة) تحت إشراف عناصر الحزب وبتمويل إيراني.

وتجلّى الصراع الروسي الإيراني الغير مباشر، بالتحرّك الأخير للنظام من خلال حشد قواته باتجاه محافظة درعا، حيث تسعى إيران باستخدام ميليشيات الأسد لإعادة السيطرة على درعا وبهدف التخلص من القوى الأساسية القادرة على مقاومة المشروع الإيراني المتمثّل بتكريس السيطرة على الجنوب السوري واستنساخ تجربة جنوب لبنان، بحجة الردّ على الاغتيالات التي حصلت في مناطق درعا لعناصر قوات النظام وعملائه، وبحجة وجود بقايا تنظيم داعش الإرهابي، "حيث أطلق فرع المخابرات الجوية التابع لنظام الأسد خلال مطلع يوليو 2019، سراح 80 عنصراً من "جيش خالد بن الوليد" المبايع لتنظيم داعش سابقاً، سبق أن احتجزتهم قوات الأسد، مطلع شهر "أغسطس/ آب من عام 2018 من بينهم قادة سابقين فيه، والذي كان يتمركز في منطقة حوض اليرموك في الريف الغربي لمحافظة درعا، على مثلث الحدود السورية الأردنية مع هضبة الجولان، والذي أُعلن عن ولادته في مايو/أيار 2016، عبر اتحاد ثلاث فصائل إسلامية: (لواء شهداء اليرموك، جيش الجهاد، حركة المثنى الإسلامية)."

وبالنسبة لأسباب موقف روسيا من هذا التغلغل الإيراني في الجنوب، المتمثّل بعدم التدخّل المباشر لمنع هذا التغلغل، فنحن أمام احتمالين:

-1 إمّا أنّ روسيا قادرة على مواجهة هذا التدخل لكنّها تسمح به وراضية عنه، حيث إنّ روسيا تقوم حاليّاً بدور الوسيط لإحلال التهدئة من جديد، فهي بذلك تحقق هدفين، فمن جهة تستطيع استمالة المجتمع المحلي والفصائل الثورية، ومن جهة أخرى تراقب وربما ستسمح باجتياح عسكري لقوات النظام محدود للجنوب، وتنتظر إلى أيّ حدّ سيتحمّل الغرب (أمريكا تحديداً) تهديداً مباشراً لإسرائيل، ليتم اللجوء لروسيا لإيقافه مقابل القبول بالتفاوض في الملف السوري وربما غيره من الملفّات العالقة، بعد أن فقدت القضية السورية معظم قيمتها في البازار السياسي الدولي، ولم يعد اللعب بورقة داعش مربحاً، ومع احتدام الخلاف واشتداد الصراعات بين مراكز القوى المسيطرة في الداخل السوري وتعمّق الاصطفافات، تغضّ روسيا الطرف مؤقّتاً عن هذا التحرّك العسكري باتجاه الجنوب السوري، لترتفع أسهم مبيع المواقف للغرب في سوريا، حيث لم يبقَ سوى الجنوب يمكنه تحريك العجلة بما يشكله من تهديد مفترض على أمن إسرائيل حال تواجدت إيران وميليشياتها فيه.

-2 أو إنّ روسيا لم تسمح بهذا التحرّك وغير راضية عنه، لكنها ليست قادرة على مواجهته، وهذا الاحتمال يفتح الباب على مواجهة مباشرة وحرب طاحنة بين إيران وإسرائيل على جغرافيا الجنوب السوري، ستكون مدمّرة لما تبقّى من الجنوب وأهله، وربما تصل لحدود الاحتلال المباشر للجنوب من قِبل إسرائيل بدعم أمريكي وغربي لن يسمح بجنوب لبنان إيراني جديد في الجنوب السوري.

إنّ تلك الصراعات التي تجري بين الدول الكبرى والإقليمية في سوريا والتي تتم على حساب مصالح الشعب السوري ومستقبله، إنما سببها الأساس هو وجود النظام الديكتاتوري العصبوي المافيوي على رأس السلطة في سوريا، ولا مخرج لمستقبل أفضل لبلادنا إلا بالخلاص من الدكتاتورية وإقامة نظام ديمقراطي يُخرج كل المحتلّين ويحقق للسوريين الحرية والعدل والعدالة الاجتماعية والاستقلال التام، ويحقق سيادة القانون وسلطة الشعب.

السويداء التي ردّت لكل السوريين الروح وأرسلت رسالة إلى النظام والعالم

ريما فليحان

لليوم الثاني على التوالي، مظاهرات عارمة تمتدّ في السويداء تنادي بتغيير النظام ورحيل بشار الأسد، وكما إنّها تندّد بالأوضاع المعيشيّة التي وصلت إليها الحال في سوريا، يشعر السوريون اليوم بالإذلال ويتحسسون بشكل يومي فساد النظام الحاكم وقمعه للسوريين في كل شيء حتّى في لقمة الخبز التي بات كثير من السوريين يشترونه بالدين لأنّهم لا يملكون ثمنه.

المظاهرات الأخيرة بالسويداء تعبّر عن خدش بالكرامة التي يتمتع بها السوريون وأبناء السويداء، فهم لا يقبلون بالضيم ولم يعد لديهم قدرة على احتمال ضريبة بقاء هذا النظام بكل ما يرتبط به من قمع وقتل وفساد، وتغلغله في حياتهم اليومية، أبناء السويداء صرخوا عالياً (الموت ولا المذلة)، وهم من يحبّون الحياة، لقد ضاقوا ذرعاً بكل هذا الظلم، ضاقوا ذرعاً بالفساد وتردّي الأوضاع المعيشية والقمع الذي عاشوه ويعيشونه، كما أنّهم ضاقوا ذرعاً بالتغلغل الإيراني في بلدهم، وهتفوا عالياً (البلد أصبحت لإيران)، فالإيرانيون يستحوذون على الأراضي بالسويداء، وترتبط مجموعاتهم والأجهزة الأمنية التابعة للنظام بعصابات الخطف والسلب التي تعيث فساداً بالسويداء، وبتجارة المخدرات وبالقمع، كدأب النظام السوري منذ استولى على الحكم، ومنذ استولى بشار الأسد على حكم سوريا من بعد حافظ الأسد أبيه.

يتميّز حراك السويداء بأنّه حراك سلمي مدني وطني، فالمتظاهرون خلال اليومين الماضين، ومع كل هتاف نادوا فيه لإسقاط النظام ورحيل بشار الأسد، هتفوا لسوريا كلها ولدرعا ولإدلب ولكل السوريين.

من المظهرات الاخيرة في مدينة السويداء

هي ليست المرة الأولى التي يتظاهر بها أبناء السويداء ضد النظام، فهم تظاهروا منذ العام الأول للثورة، وخرجت في كل عام من الأعوام التسعة التي تلتها مظاهرات أيضاً، كما أنّهم رفضوا إرسال أبنائهم للخدمة في جيش النظام حتّى لا يتورّطوا بدماء السوريين والمقتلة العبثية في سوريا، لكن ما يميّز مظاهرات اليومين الماضين، العدد الكبير المشارك بها، وجرأة الشعارات والتوقيت، لماذا التوقيت؟، لأنّه وحين ظنّ النظام، وربما العالم، أنّ الأمر استتبّ للنظام السوري، وأنّه استطاع قمع الشعب السوري؛ خرجت السويداء لتلقّن الجميع درساً في التاريخ والتحليل وفهم الحدث حيث يبدو أنّ هناك خلطاً دائماً بين مفهوم الثورة التي نعنيها، وهي الحراك السلمي المدني، وثورة العام الأول والمسارات والعسكرة التي طرأت على الحالة السورية بفعل التدخلات والأجندات الدخيلة، والفرق شاسع بين الاثنتين، وهي ما لا تعنينا ولا ترتبط لا بثورة العام الأول، عام 2011، ولا بحراك السويداء اليوم.

حراك السويداء اليوم، ونتيجة أثر تراكمي لكل ما حصل في الأعوام الماضية من قمع، ولسلوك النظام الأرعن، وهو بنفس الوقت لا يشبه أبداً كل ما حصل من أفعال دخيلة تمخضت عنها الحرب، ودخول أطراف مستفيدة من الفوضى على الخارطة في سوريا، حراكهم هو ثورة جديدة لكنها توأم للثورة السلمية في عام 2011، وليس ما بعده وهو ما شعر به السوريون وجعلهم يتنفسون من جديد بعد أن كدنا نموت اختناقاً.

خطاب السويداء اليوم، خطاب وطني مدني سلمي، وهو أمر لا يمكن لأحد أن يشكّك فيه أو يختلسه لصالح أجندات دخيلة، وهو ما يميز هذه الانتفاضة اليوم، لا بد أنّ النظام مضطرب إثر هذه المظاهرات، فهؤلاء المتظاهرون سلميون بالكامل، وهم من أبناء الأقليات، حيث لا يمكن له أن يتهمهم بالتسلّح أو بالإرهاب، كما ادّعى ودلّس وكذب في أيام مظاهرات عام 2011، كما أنّ المحافظة تحت سيطرة النظام بالكامل. يجب أن يدرك النظام أن لامكان اليوم للعبة خلط الأوراق، زمن التدليس والقذارة انتهى، وكل ألعابهم وأكاذيبهم باتت مكشوفة، وحدهم المتشددون من أنصار النظام أو الطائفيون على الطرف المقابل، هم من يهاجمون هذا الحراك ويخوّنونه، وحدهم عملاء هذا النظام من يحاولون تقزيمه وربطه بأجندات خارجيّة.

حراك السويداء هو رسالة واضحة لكل من فكر أو يفكر بتعويم هذا النظام، مفادها كلمات بسيطة "لقد انتهت صلاحية هذا النظام وقد حان وقت الرحيل" وعلى النظام ممثلاً برئيسه أن يفكر ملياً بضرورة الانسحاب من المشهد الآن، عليه أن يدرك أنّ الحال لا يمكن أن يعود كما كان بالسابق، وربما رحيله الآن أقلّ ضرراً على الشعب وعلى النظام نفسه من أن ينتظر أكثر من ذلك، مع ثقتي بأنّه غير معني بالشعب.

سوريا تحتاج أن تتنفس، وهذا يعني الدخول بمرحلة انتقالية يقودها الشرفاء، تعدّ لدستور وانتخابات وإعادة إعمار وإحياء الاقتصاد السوري، يحقّ للسوريين أن يحصلوا على هذا وهو ليس صعباً إن توفرت الإرادة.

السوريون يحتاجون بلداً ديموقراطياً حراً يعيشون به بكرامة ويتمكنون من خلاله من تحقيق أحلامهم وأن يشعروا فيه بالأمان والاستقرار، حينها ستحلّ مشكلة اللاجئين أيضاً، سيعود الجميع لبناء وطنهم وستستقر المنطقة وتكون سوريا القادمة دولة سلام تحترم الاتفاقات الدولية وحقوق الإنسان وتحقّق الأمن في المنطقة.

ليس من مصلحة أحد استمرار الحال بهذه الطريقة في سوريا، فالشعب متعب، يقرصه الجوع والتعب، ويريد الخلاص من هذه المرحلة البشعة الممثّلة بالنظام ومن يشبهه على الطرف الآخر، كما يمكن أن يقود المرحلة فريق من التكنوقراط المستقلين ليعدّوا للقادم، المهم أن تنتهي المرحلة الحالية لإنقاذ ما تبقى من سوريا والسوريين.

البروباغندا الإخوانيّة والشارع الجنوبي

خالد الزعتر

شهور طويلة من الحشد العسكري للميليشيات الإخوانيّة "لغزو عدن" وذلك في محاولة لإجهاض "اتفاق الرياض" وكسر إستراتيجية النفس الطويل، التي كان يتعامل بها المجلس الانتقالي الجنوبي تجاه هذه الممارسات الإخوانية، الهادفة إلى حرف البوصلة، بدلاً من أن تكون "باتجاه العاصمة صنعاء"، إلى حرفها "باتجاه العاصمة المحررة عدن"، ولكن هذه المحاولات الإخوانية انكسرت أمام صلابة القوات الجنوبية، التي نجحت في إفشال المخطط الإخواني، وسعت لتكبيدهم الخسائر في محافظة أبين ومنطقة شقرة، وبالتالي العمل على شلّ القوة العسكرية الإخوانيّة.

في ظلّ الإنهاك النفسي والعسكري للقوات الإخوانية في أبين، وانكسار العنجهية الإخوانية بفضل القوات الجنوبية، التي حالت دون محاولات الإخوان لخلق أزمات جانبية يستفيد منها الحوثي، يحاول الإخوان الانتقال للخطة الثانية بعد فشل الخطة العسكرية، والتي تعتمد على "البروباغندا الإعلامية" بدعم "قطر وتركيا"، والتي تهدف إلى شقّ الصف الجنوبي، وضرب العلاقة مابين المجلس الانتقالي والشارع الجنوبي، بعد أن فشلت محاولاتهم السابقة في ضرب العلاقة مابين المجلس الانتقالي والتحالف العربي.

يدرك حزب الإصلاح الإخواني أهميّة المجلس الانتقالي، والذي أعطى تأسيسه دفعة معنوية "للقضية الجنوبية"، حيث ساهم هذا الكيان في توحيد الصف الجنوبي، وأن يوحد الكلمة والهدف لأبناء الجنوب العربي، بحيث انتقلت القضية الجنوبية، في ظلّ المجلس الانتقالي الجنوبي، من مرحلة "الشتات"، التي كانت سائدة منذ التسعينات، إلى مرحلة "توحيد الصف والهدف"، وأيضاً انتقلت من مرحلة الحراك الداخلي إلى مرحلة الحراك الخارجي، والحصول على التأييد الإقليمي والدولي، والذي سوف يساهم ذلك بلا شك في تحقيق أهداف "القضية الجنوبية" داخلياً وخارجياً، والعمل على فرض الإرادة الوطنية الجنوبية سياسياً وعسكرياً.

وفي ظلّ الفشل العسكري الذي تكبدته ميليشيات الإخوان، وبخاصة في جبهة منطقة شقرة ومحافظة أبين، يسعى الإخوان للتعويل على "البروباغندا الإعلامية"، والتي تتقنها قطر وتركيا، والقائمة على خلق الإشاعات وتمزيق الصف وتقليب الحقائق، في محاولة إلى تعويض حالة الفشل العسكري الإخواني، والتي يأمل الإخوان أن تقود إلى تجريد المجلس الانتقالي من شعبيته، وأن تقود إلى خلق حالة من الانقسام في الشارع الجنوبي، لأنّ هذا من شأنه أن يقود إلى إنجاح المحاولات السابقة والهادفة إلى خلق كيانات جنوبية موالية للإخوان والمحور، القطري _التركي، في الشارع الجنوبي، تكون بديلاً عن المجلس الانتقالي، وهو ليس بالأمر الجديد، فقد سبق وأن كانت هناك محاولات لإنشاء كيانات مناهضة للمجلس الانتقالي الجنوبي، تقف خلفها دول مثل قطر وتركيا، لضرب القضية الجنوبية وتمزيق الصف الجنوبي، إلا أنّ هذه المحاولات ولدت ميتة، بسبب الثقة الشعبية بالمجلس الانتقالي.

وبالتالي، فإنّ لجوء ميليشيات الإخوان إلى "البروباغندا الإعلامية" وتقليب الحقائق وبثّ الإشاعات والتي تتزعمها قناة الجزيرة، وقنوات إخوانية، تتخذ من تركيا مقرّاً لها، تعكس حالة الفشل العسكري الإخواني، والأهم أنّ هذه الخطوة الإخوانية إلى "البروباغندا الإعلامية " ستكون خطوة فاشلة لن تحقق أهدافها في الشارع الجنوبي، لأنّ ثقة الشارع الجنوبي أخذت تتصاعد، بسبب الانتصارات العسكرية للقوات الجنوبية، وأيضاً بسبب الانكشاف المسبق للمخططات الإخوانية المتكررة والهادفة إلى خلق كيانات جنوبية "بنفس إخواني"، في محاولة إخوانية للعمل على اختراق المجتمع الجنوبي، والتمكّن من التغلغل داخل صفوف القوّات الجنوبيّة.

نيويورك تايمز تستعمل أجندة الإخوان للإساءة إلى صورة مستشار ترامب السابق

ريبيكا باينوم

نشرت النيويورك تايمز مقالاً الأسبوع الماضي زعمت فيه أنّ مستشار العلاقات الخارجية السابق للرئيس دونالد ترامب، الدكتور وليد فارس، كان هدفاً لتحقيقات أجرتها مجموعة "موليـر" بحقّه عام 2017، لمعرفة ما إذا كان قد لعب دوراً في إقامة العلاقات ما بين الحكومة المصرية برئاسة عبد الفتاح السيسي وحملة ترامب وقتها. محاولة الصحيفة أن ترسم هذا الزعم بأنّه قد يؤثّر على قدرة فارس بأن يلتحق بإدارة ترامب الثانية، مع العلم أنّ أيّاً من السلطات قد امتنعت عن التوصّل إلى أي نتائج بحقّه، ولم يكن هنالك أيّ ملف تعرّض له في نهاية المطاف، أي بكلام آخر، خرج بريئاً من هكذا مزاعم. إلا أنّ ما لفت الانتباه لدى المراقبين، هو آلية إقامة هكذا ملف ضدّه، وقد كشفت عنه الصحيفة، ربما بالخطأ، عندما كتبت أنّ مصادر في مصر هي التي أرسلت المعلومات الخاطئة عن الدكتور فارس إلى رئيس "السي آي إيه" تحت عهد أوباما، وهو السيد جان برنن. وكان من المعروف أنّ إدارة الرئيس باراك حسين أوباما ومدير "السي آي إيه" السابق، جان برنن، كانوا قد دعموا مجموعات الإخوان في طول وعرض منطقة الشرق الأوسط، ولا سيما في مصر وليبيا وتونس وسوريا ومناطق أخرى.

هذا المقال يفتح ملفاً إعلامياً وسياسياً كبيراً، إذ إنّه يفصح عن محاولة إخوانيّة للتهجم على مستشارٍ لترامب، المعروف بفكره الإستراتيجي وتأثيره في الرأي العام، الأميركي والعربي معاً. وذلك بسبب مواقف وتحليلات الدكتور فارس المعروفة والقديمة التي كشفت إستراتيجيات ومخططات التنظيمات الجهادية والإسلاموية وربط هذه الأخيرة بعقيدة تنظيم الإخوان المسلمين. وفارس أكاديمي وشخصيّة تلفزيونية إعلامية معروفة في الولايات المتحدة الأميركية، وكان قد عرض لملف الإخوان والإسلام السياسي منذ عقود، حتى قبل أن يلتحق بحملة ترامب في 2016.

ويقول السيد جون حجار، أحد المدراء التنفذيين للتحالف الأميركي شرق أوسطي للديموقراطية، إنّ مقال نيويورك تايمز التجريحي ضد الدكتور وليد فارس، إنما يدلّ على ترابط ثلاثة مكونات في هذه العملية، المكوّن الأول، هو مجموعة الإخوان التي تهدف إلى منع فارس من الخدمة في إدارة الرئيس ترامب كما حاولت في العام 2011، أن تقوم بنفس الهجمة ضده لمنعه من الخدمة في حملة "ميت رومني" الرئاسيّة. المكوّن الثاني، هم بيروقراطيون في إدارة الرئيس باراك حسين أوباما الذين حاولوا تعطيل دور فارس في إدارة ترامب كي لا يساعد هذه الإدارة على مدّ جسور إستراتيجية لقوى الاعتدال في منطقة الشرق الأوسط، ومنها مصر والسعودية والإمارات والمعارضة الإيرانية. أما المكوّن الثالث فهي الصحافة الأميركية المتأثرة باللوبيات الإيرانيّة والإخوانيّة، وخاصّة صحيفة نيويورك تايمز، وهي الواضحة في دعمها للإخوان في طول وعرض الشرق الأوسط ومعادتها للحكومات التي تواجه المتطرفين في كل هذه الدول.

وأضاف حجار، أنّ القضاء الأمريكي سوف يكشف أنّه كان هنالك مؤامرة بين هذه المكونات الثلاثة من أجل قطع علاقات فارس بإدارة ترامب وتقليص تأثيره على أصحاب القرار في الولايات المتحدة الأميركية، لمنعه من المشاركة الفكرية والسياسية والديبلوماسية في مواجهة المتطرفين في منطقة الشرق الأوسط.

وقال السيد توم حرب، الخبير في العلاقات الأميركية العربية، إنّه من الواضح جداً أنّ نيويورك تايمز التي نشرت مقالاً اتهاميّاً بحق الدكتور فارس هي على علاقة مع اللوبي القطري وتدعم بشكل دائم الأجندة الإخوانيّة في العالم العربي والإسلامي. وأضاف السيد حرب، أنّ اللوبي القطري، المسجّل لدى وزارة العدل الأميركية، أقرّ في تقاريره للحكومة الأميركية أنّه على اتصال دائم بمحرري وإدارة صحيفة نيويورك تايمز، وليعرض أفكاراً ومعلومات ومقالات، وتفيد إحدى التقارير أنّه في العام 2018، فقط، تم أكثر من 67 اتصالاً بين اللوبي القطري وصحيفة نيويورك تايمز. وقال حرب إنّ هنالك إثباتاً آخر أنّ هذه الصحيفة، التي كانت مرموقة في الماضي، إنّما بينت عن وقوفها المستمر مع الإخوان المسلمين في كل ملفاتهم، وذلك سهل جداً للإدراك، إذ عندما تراجعوا مقالات نيويورك تايمز تجاه الشرق الأوسط تجدون، وبشكل واضح، أنّها تركّز على الهجوم على كل أخصام الإخوان المسلمين، أكانوا من القيادة السعودية أو قيادة الإمارات أو الرئيس السيسي وحكومته أو قوى المجتمع المدني في تونس أو قيادة الجيش الوطني الليبي والبرلمان الليبي أو المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن.

ترون سلسلة مقالات عنيفة ضدّ كل هذه الدول والقوى التي تواجه التطرّف الإخواني. وبالمقابل نرى، وبوضوح، أنّ مقالات عديدة في نيويورك تايمز إنما تصف الإخوان بأنّهم الشريك الأفضل للولايات المتّحدة الأمريكية، وذلك منذ عقدين على الأقل. من هنا، وبناء على هذا الواقع الذي يجسد التناغم ما بين قطر والإخوان من ناحية، ونيويورك تايمز وواشنطن بوست والسي أن أن من ناحية أخرى، نفهم أنّ تناغماً هو الآن جارٍ ما بين اللوبي الإخواني ونيويورك تايمز من أجل تشويه صورة الدكتور فارس، وهو المفكر الإستراتيجي الذي يقف بالمرصاد للأجندات المتطرّفة، أكانت إيرانية أو إخوانية.

الدكتور وليد فارس

هذا وكانت عضوة الكونغرس السابقة ورئيسة اللجنة الفرعية للاستخبارات في المجلس النيابي، سومايرك، وصفت الدكتور وليد فارس بأنّه من ألمع العقول الإستراتيجية التي تساعد الولايات المتحدة الاميركية على فهم إستراتيجية عقيدة التيارات الجهادية، ومنها الشبكات الإخوانية في أعمالها المتطرّفة عامة، وخاصة في محاولات اختراقها للأمن القومي الأمريكي. وكان التنظيم المركزي المرتبط بالإخوان في الولايات المتحدة الأميركية، المعروف باسم "كير" CAIR، قد أطلق الحملات العدائية ضد فارس منذ التسعينات، ولم ينقطع عنها، متهماً الكاتب والخبير بأنّه "إسلاموفوبي". ومعروف منذ سنوات بأنّ الدكتور فارس وقف إلى جانب الشعب المصري، أي أكبر كتلة عربية سنية، عندما انتفض ضد قمع الإخوان، ووقف فارس، أيضاً، إلى جانب المملكة العربية السعودية في إصلاحاتها، والإمارات في حملتها الفكرية ضدّ التطرّف، بالاضافة الى وقوف فارس إلى جانب الأكثرية الإيرانية الشيعيّة ضد نظام الملالي. وبالتالي فإنّ المستشار فارس لا يمكن إلا وصفه بأنّه حليف الأكثرية العربية والإسلامية، وليس إسلاموفوبيا كما تتدّعي "كير" والقوى المتطرّفة.

أما فيما يتعلّق بمجموعة موليـر، وما ادّعته نيوروك تايمز أنّها تحقيقات من "أف بي آي" بحق فارس، قد لا تكون حسب مصادر وزارة العدل الإميركية، الآن، وخبراء في مجال الاستخبارات والتحقيقات في أمريكا، ومنهم جون سولومون، تلك المناورات في العام 2017، هي بتأثير من الإخوان وإيران، ودائماً لنفس الهدف، أي إضعاف صورة فارس كي لا تستفيد منه إدارة الرئيس ترامب. والمعروف أنّ مجموعة موليـر والفريق الذي عمل معها في البيروقراطية الأميركية، هم من أنصار الرئيس السابق باراك حسين أوباما وفلول إدارته، إلا أنّ الرئيس ترامب ومدّعي عامه الجديد، بيل بار، ومدير الاستخبارات، السفير ريتشارد غرينيل، قد عجّلوا في إعادة هيكلة هذه المكاتب، وباتت اليوم تعمل في الاتجاه الصحيح، إلا أنّ نيويورك تايمز استعملت معلومات خاطئة من العام 2017.

من اجتماع للرئيس الاميركي مع أمير دولة قطر - صورة أرشيفية